الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
شعبة العلوم السياسية
قســـم العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي
بعنوان

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي في ظل التحولات الدولية الجديدة

إعداد الطالب :
سفاري عمر

إشراف الأستاذ :
منصوري عبد النور

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
بوعيسي حسام الدين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
منصوري عبد النور	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
شطاب كمال	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية 2022- 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
شعبة العلوم السياسية
قســـم العلوم السياسية
تخصص:علاقات دولية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي
بعنوان

السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي في ظل التحولات الدولية الجديدة

إعداد الطالب (ة):
سفاري عمر

إشراف الأستاذ:
منصوري عبد النور

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
بوعيسي حسام الدين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
منصوري عبد النور	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
شطاب كمال	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية 2022- 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكـــر و التقديـــر

" الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات"

بعد أن تم هذا العمل بعون الله وقوته، أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف منصوري عبد النور، بقبوله الإشراف على انجاز هذا العمل ومتابعته إلى النهاية، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الذي كان دعما وسندا بوعيسي حسام الدين كما أتقدم بالشكر إلى العائلة التي كانت نعم العائلة و نعم المعين، كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذا العمل مع أساتذة وأفراد الأسرة والزملاء والأصدقاء .

الإهـــداء

إلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى حفصة ووالدتها

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى مروان وحمزة

إلى جميع الزملاء وأصدقاء الدراسة والأحباء

إلى هؤلاء جميعا اهدي حصاد جهدي وثمرة عملي المتواضع

و الحمد لله أولا وآخرا ودائما وأبدا.

الطالب عمر سفاري

خطة البحث

مقدمة

الفصل الأول : السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية ومراحلها

المبحث الثاني: دوائر السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: توجهات السياسة الخارجية الجزائرية

الفصل الثاني: دراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي

المبحث الأول: جيوبولتيك الساحل الافريقي

المبحث الثاني: دوائر السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الساحل الإفريقي

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الساحل الافريقي

المبحث الاول: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولة مالي

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه التهديدات اللاتماثلية

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

شهدت منطقة شمال إفريقيا خاصة تلك المعروفة بالساحل الإفريقي تحولات جيواستراتجية أدت إلى تبني الدول المجاورة مقاربات تتماشى مع هذه التطورات المهولة، خصوصا مع تسارع الأحدث والتطورات على جميع الأصعدة و مما زاد الأمر تعقيدا هو سقوط الدولة الليبية بقيادة الرئيس معمر القذافي و ما انعكس عليه من متغيرات جديدة، والجزائر كغيرها من الدول ليست بمعزل عن هذه التغيرات والتقلبات التي تفرضها البيئة الإقليمية والدولية، والتي تشكل محددًا من محددات سياستها الخارجية، ضمن علاقة ثنائية ومتبادلة ترتكز على عنصري التأثير والتأثر. وبالتالي أصبحت ملزمة على اتخاذ خطوات مناسبة للتماشي مع هذه التقلبات وفقًا لما تقتضيها مصالحها وأهدافها في هذا المجال. و في ظل هذه التحولات تبنت الجزائر خيار الحذر والترقب تجاه المنطقة لاعتبارها تتعامل بحساسية مع المنطقة، خصوصا وأن الجزائر مقيدة بالمبادئ الموروثة التي استمدتها من الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي والتي أسست لثوابت في تعامل الجزائر مع الدول الأخرى، و هي تفسر بذلك سلوكيات الجزائر تجاه العالم الخارجي وأهمها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لكن في ظل التهديدات و المخاطر المنبثقة عن هذه التحولات خاصة المتعلقة بظاهرة الإرهاب ووصولها أراضي الجزائر" حادثة منشأة إنتاج الغاز بتقنتورين"، استوجب ذلك التدخل بشكل رسمي وغير رسمي لحماية مصالحها وتحقيق امن أراضيها باعتماد التوجه الدبلوماسي من خلال الوساطة لحل أزمات دول الجوار، حيث نادت بالحوار السياسي بدل استخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق السلام، بالإضافة

إلى الأدوار التي فرضت على الجزائر لإعادة تفعيل دورها على الساحة الإقليمية والدولية الذي يعد بمثابة استجابة حتمية فرضتها التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، في ظل التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر ومحيطها الإقليمي، الأمر الذي دفع بإدارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى تجسيد مفهوم جديد لسياسة خارجية جزائرية نشطة واستباقية، جعلتها تسترجع دورها الحيوي في المحافل الدولية وتتموقع كقوة إقليمية فاعلة، حيث نجح الرئيس عبد المجيد تبون ووزير خارجيته في إعادة تفعيل سمعة الدبلوماسية الجزائرية، التي ترتكز على إحلال السلم والأمن الدوليين، وأداء دور الوسيط الوثيق في القضايا الإقليمية والدولية، وهو الدور الذي كان معروفاً عن الجزائر في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

1- أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع بالدرجة الأولى في الأهمية العلمية والمتمثلة أساسا في محاولة الاستعانة بالمقاربات العلمية والنظرية، قصد تحليل السياسة الخارجية الجزائرية وطريقة تعاملها مع كل متغير، هذا باعتمادنا كل وحدات ومستويات التحليل المعروفة ضمن حقل العلاقات الدولية في هذه الدراسة، دون إهمال دور صانع القرار والنظام السياسي في الجزائر، للوقوف على مدى تأثير هذه المتغيرات على السياسة الخارجية للجزائر، وهو الأمر الذي سيدفعنا إلى فهم أفضل لحركية السياسة الخارجية ويعطينا قدرة تفسير اكبر لسلوك الخارجي الجزائري، ومن جهة أخرى تعتبر أي دراسة لمنطقة الساحل الإفريقي إضافة للبحث العلمي نظرا لإقحام دولها في جميع القضايا وعلى كل الأصعدة دوليا.

2. أسباب اختيـــار الموضـــوع:

ترجع أسباب اختيارنا الموضوع إلى:

أ-الأسباب الموضوعية والعلمية:

السبب الرئيسي لاختيار هذا الموضوع، هو الوصول الى نتائج علمية اكاديمية ملموسة تتعلق بتحليل قرارات السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الافريقي.

ب- الأسباب الذاتيـــة:

وهي ترتبط بذاتية الباحث وهي الرغبة في تحسين رصيدي العلمي والتحليلي الخاص بي، لاسيما فيما يخص ميدان تحليل السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وأيضا الطموح المتنامي لاكتساب المزيد من المعارف باعتبار أن الموضوع المتناول ذا أهمية كبيرة في مجال السياسة الخارجية، هذا وبالإضافة إلى أن الموضوع يتعلق ببلدي الجزائر.

3. أدبيـات الدراســـة:

بالرغم من الأهمية التي يكتسيها الموضوع، إلا انه وبعد الاطلاع والبحث حول مختلف الدراسات التي لها علاقة بالموضوع، تبين أنها قليلة جدا وهي معتبرة إلى حد ما، وعليه اعتمدنا في معالجته على بعض الدراسات في هذا المجال التي سنتطرق إليها كالآتي:

أ. الدراسة التي قدمها الباحث/ سالم صابر من خلال المذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تحت عنوان "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه محيطها الإقليمي الإفريقي والأوروبي 1962-2018" بقسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، سنة 2019/2018، التي تضمنت مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تطرق فيها من خلال الفصل الأول إلى السياسة الخارجية – مقاربة معرفية – بشكل عام، والفصل الثاني مسار تطور السياسة الخارجية الجزائرية، الفصل الثالث حول السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا، أين تطرق في المبحث الثاني إلى المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي وهي المقاربة التي اعتمدت على الدبلوماسية وكذا التنمية الاقتصادية وتطوير القدرات العسكرية لتحقيق أهداف الدولة الجزائرية، ليضيف الفصل الرابع تحت عنوان العلاقات الجزائرية الأوربية –من التعاون إلى الشراكة.

ب . الدراسة التي قدمها الباحث رجعي إبراهيم، من خلال المذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تحت عنوان السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الإفريقي، بقسم العلوم السياسة كلية الحقوق، جامعة المسيلة، السنة الجامعية 2018-2019، التي تضمنت هي الأخرى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للدراسة، أما الفصل الثاني فيتعلق بمكانة وأهمية منطقة الساحل الإفريقي لدى النظام الجزائري وهذا من خلال ثلاثة مباحث، الأول بالتعريف بمنطقة الساحل الإفريقي، الثاني حول تحديات المنطقة، والمبحث الثالث فقد تضمن تطورات الأزمة في المنطقة محل الدراسة، في حين كان الفصل الثالث حول الآليات والوسائل لتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة والتي تمثلت في الآليات الدبلوماسية والمقاربة التنموية وأخيرا المقاربة الأمنية.

4 . الإشكالية:

من هذا المنطلق تدور الإشكالية البحثية للموضوع حول:

كيف تأثرت السياسة الخارجية الجزائرية بالتغيرات الدولية الجديدة بمنطقة الساحل الإفريقي؟

هذه الإشكالية تقتضي إثارة جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مدى احتكام السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي للمبادئ التي تبنتها؟

2. كيف تعاملت الحكومة الجزائرية مع أزمة مالي والأزمات في المنطقة؟

3. كيف تعاملت الجزائر مع الإرهاب والهجرة والتخريب؟

4- هل راهنت الجزائر على مؤسساتها لحماية أمنها في المنطقة، وهل تحقق ذلك؟

5 - هل الجزائر مطالبة لتغيير مبادئها مع التطورات الدولية الراهنة؟

5 . الفرضيـــات:

بعد تحديد الإشكالية والتساؤلات الفرعية لهذا البحث، يفترض علينا اقتراح إجابات أولية لها من خلال صياغتنا للفرضيات الآتية:

01 – باعتبار إن منطقة الساحل الإفريقي تمثل العمق الاستراتيجي للجزائر، فإن العقيدة السياسية والأمنية للسياسة الخارجية تعتمد على مقاربة أمنية ودبلوماسية تنموية في حل تحديات وأزمات المنطقة.

2– في ظل التغيرات الجديدة التي شهدتها منطقة الساحل خصوصا مع تزايد التنافس الدولي الحاصل من طرف القوى الكبرى، بات من الضروري على الجزائر تبني إستراتيجية التعاون الإقليمي والدولي للسيطرة على الوضع وحل النزاعات.

6. حـــدود المشكلـــــة:

أ . الحدود الزمانية:

سنحاول تحديد الإطار الزماني لحدود إشكالية الدراسة، من خلال البحث والتحليل موضوع الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2023.

ب . الحدود المكانية:

إن الموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر في الساحة الدولية، أعطى لها من المكانة ما يؤهلها للعب دور كبير على المستوى الإقليمي والقاري وحتى الدولي، لذلك فان الدراسة تركز على الجزائر على المستوى القاري والإقليمي وتحديدا منطقة الساحل الإفريقي ودول الجوار.

ج . الحدود الموضوعية:

تركز على تحليل السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الدولية الجديدة.

7 . منهجية الدراســـة:

تقوم الدراسة العلمية على المناهج الملائمة التي تساعد في تفسير الظواهر السياسة، ومن المناهج التي أثبتت نجاعتها في هذا الحقل:

- المنهج التاريخي الذي يعتمد في التأريخ للدول المعنية بالدراسة.
- المنهج الوصفي: لدراسة ظاهرة معينة فانه لابد من وصف هذه الظاهرة وصفا دقيقا ولهذا سوف يتم أيضا اعتماد هذا المنهج لشرح بعض المتغيرات التي يتضمنها موضوع لدارسة.
- المنهج التحليلي: إن طبيعة الموضوع محل الدراسة يتطلب توظيف المنهج التحليلي من أجل تحليل الظاهرة المدروسة خصوصا أن الدراسة تهتم بالسياسية الخارجية الجزائرية وتفسير المخرجات والمدخلات وتحليلها.
- منهج دراسة حالة الذي يعد من بين المناهج التي تساهم في جمع وتحليل البيانات في حالة فردية أو عدد من الحالات، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة.

8 . خطـــة الدراســـــة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على خطة مقسمة على ثلاثة فصول كالآتـي:

الفصل الأول تضمن الإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة، اندرج عنه ثلاثة مباحث، الأول بعنوان محددات السياسة الخارجية الجزائرية ومراحلها، والمبحث الثاني بعنوان دوائر السياسة الخارجية الجزائرية، أما المبحث الثالث فكان حول توجهات السياسة الخارجية الجزائرية.

أما الفصل الثاني فتضمن دراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي، وهذا بالاعتماد على ثلاثة مباحث رئيسية، يتضمن كل مبحث دراسة معينة، حيث خصصنا المبحث الأول لدراسة جيوبولتيك الساحل الافريقي، المبحث الثاني فتعلق دوائر السياسة الخارجية الجزائرية، أما المبحث الثالث فيخص السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الساحل الإفريقي.

ثم الفصل الثالث الذي يحمل عنوان السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الساحل الافريقي وهو الآخر تندرج عنه مبحثين، المبحث الأول تعلق السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولة مالي والمبحث الثاني بعنوان السياسة الخارجية الجزائرية تجاه التهديدات اللاتماثلية، وبخاتمة جاءت كخلاصة للدراسة.

الفصل الاول

السياسة الخارجية الجزائرية:

لقد شهدت منطقة إفريقيا عموما والساحل الإفريقي على وجه الخصوص في العقود الأخيرة، العديد من الأزمات الأمنية والسياسية نتج عنها حالة من عدم لا استقرار أمني وسياسي وظهرت معه حالات من الانفلات التي قد تعصف بأمن الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي، حيث أدركت الجزائر صعوبة الوضع الأمني خاصة بعد سقوط نظام القذافي لذلك أعطت اولوية قصوى للبعد الأمني والسياسي، حيث اعتمدنا في هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية ومراحلها

المبحث الثاني: دوائر السياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الثالث: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الساحل الإفريقي

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

إنَّ السياسة الخارجية لأي دولة لها عوامل تؤثر عليها وعلى صناع القرار الخارجي، فالسياسات الخارجية للدول لا تتحدد وتتغير بفعل الصدفة، وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات أصطلح على تسميتها بالمتغيرات التفسيرية، لأنّها تقوم بتفسير السلوك الخارجي لمختلف الوحدات الدولية، ويختلف الباحثون في طريقة تصنيفهم لمتغيرات السياسة الخارجية، فمنهم من يصنفها إلى متغيرات مادية ومتغيرات إنسانية، وهناك من يصنفها إلى

متغيرات جغرافية وسياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية، في حين أنّ البعض الآخر يصنفها إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية[1].

لذلك سوف نعتمد في دراستنا على معايير المحددات الداخلية والمحددات الخارجية التي أثرت على مسار السياسية الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية

السياسة الخارجية لأي دولة تنبع من أن ذلك يعد توضيحا لقوة الدولة وتأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية، فإذا امتلكت الدولة الأساس الصحيح لبناء سياسة خارجية، فإنها تكون فاعلا أقليميا ودوليا، أما إذا افتقدت إلى هذا الأساس أو اتسمت بالضعف فإنها تكون أكثر قابلية للتأثر بالآخرين، ومن هنا تنبع أهمية دراسة المحددات التي تتحكم في السياسة الخارجية.

وبين هذه المحددات الداخلية التي تنقسم إلى محددات: سياسية واقتصادية واجتماعية وشخصية وجغرافية، أما بخصوص المحددات التي سيتم التطرق إليها ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية فهي المحددات: السياسية والاقتصادية والشخصية.

فمن الناحية السياسية[2]، ترتكز على طبيعة النظام السياسي للدولة، الذي يلعب دور مؤثر في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسيات خارجية سليمة، وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس

---

[1]- دالع وهيبة :**دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**،ماجستير (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية، 2010) ص 08.

[2]-سليم العايب،**"الدبلوماسية الجزائرية في أطار منظمة الاتحاد الإفريقي"**،رسالةماجستير (باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2011) ص19.

سياسات عدوانية وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي، إلا انه يوجد من يرى العكس ويعتبر هذه الأخيرة أكثر نجاحا في مجال السياسة الخارجية من الأولى، لقدرتها على التحرك بديناميكية[1].

و بالنسبة إلى طبيعة النظام السياسي الذي يميز الدولة الجزائرية فهو شبه رئاسي بعد أن كان يقترب أكثر إلى النظام البرلماني ضمن دستور 1989 والتي تغيرت معالمه في ظل دستور 1996 بتزكية الدور التشريعي لرئيس الجمهورية، و خصوصا بعد التعديلات التي طرأت على دستور 2008 * 2015 * 2020 بتوسيع الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية.[2]

وتتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من نسق العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، فالمجتمع الجزائري لديه تصور على أن التدخل الخارجي يحمل العذاب والألم للمجتمع الذي يكون عرضة له(التدخل)، وهذا التصور ينبع من خبرته مع الاستعمار الفرنسي والمعاناة التي تلقاها المجتمع الجزائري بعده، ولهذا فإن تصور المجتمع الجزائري للتدخل الأجنبي أو الخارجي تصور سلبي لذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى ولو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات

[1]-محمد سليم ، تحليل السياة الخارجية ، مكتب النهضة العربية ، ص 08 .
موقعالكتروني[2] -: بتاريخ: 11/05/2023 الساعة:11:30 .
http//www.univ-bejaia.dz/xmlui/handle/123456789/1946

المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها، إذ يعني هذا أن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري ترفض التدخل في شؤون الغير، كما لا يمكن للمجتمع الجزائري أن يتقبل سقوط الجنود الجزائريين خارج إقليم الوطن، هذا البعد للثقافة السياسية الخارجية الجزائرية يعكسه الدستور الجزائري الذي نص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركات التحرر فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع سائد في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني في الأوساط الرسمية حيث كان إجماع في مجلس الثورة ومجلس الوزراء سنة 1973 حيث شاركت القوات الجزائرية مع الجيوش المصرية والسورية ضد المحتل الإسرائيلي، وهو ما يمكن ملاحظته أيضاً من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في حق تقرير مصيره بكل الوسائل، بما في ذلك الدعم العسكري لجبهة البوليساريو، وكذلك مساعدة القضية الفلسطينية ودعمها في المحافل الدولية وعن طريق الإعانات المالية.[1]

أدّت الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاءا للتجربة التاريخية المريرة، فهي عامل محدد للسياسية الخارجية بحيث يقيّد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، ولها تأثير واضح في التوجيه العام للسياسة الخارجية[2].

---

[1]- صاموئيلهنتنغتون، ترجمة طلعت الشايب و صلاح قنصوة . **صدام الحضارات**، (القاهرة :دار سطور، ط1999،2) ص407.

[2]-العمري منير ، **التغير و الاستمرارية في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الأزمة** الأمنية،(جامعة الجلفة،2014) ص 48-49.

تتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية والموارد الطبيعية المتاحة بالنسبة للجزائر فإن مواردها الطبيعية و البشرية لا تجعلها في موقف ضعيف بسبب النقص الفادح، كما أنها لا تشكّل عبئ عليها، أما الموارد الطبيعية فإنها تعتبر من العوامل الأساسية في قوة وغنى الدول[1].

حيث تتوفر الجزائر العديد من الموارد الطبيعية أهمها البترول والغاز والذي يشمل نسبة 98% من إجمالي صادراتها ويشكل بذلك المصدر الرئيسي في تمويل القاعات الاقتصادية وبعض القطاعات الأخرى، فارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحروقات يجعله معرضا لهزات عنيفة بفعل العوامل الخارجية وهذا ما يعني أن قطاع المحروقات في الجزائر يساهم في تحقيق نوع من التوازن في نسب الصرف الحقيقة، لكنه يمكن أن يؤثر فيه بصورة كبيرة بفعل تقلبات الأسعار وهذا ما عرفته الجزائر سنة 1986 مع أزمة النفط بانخفاض المداخيل بشكل مؤثر حيث انخفضت من 13 مليار إلى 8.5 مليار دولار وبالتالي اللجوء إلى المديونية الخارجية[2] و في هذا الوضع الاقتصادي يتطلب البحث على البدائل الممكنة لاستغلال الثروة البشرية وفق خطة تنموية عقلانية تستهدف تغيير بنيان الاقتصاد الوطني المشوه ".[3]

في حين يعتبر المورد البشري للجزائر محدد مقبول نظرا للتعدد البشري المتوسط والقدرات والمؤهلات الشخصية لفئة الشباب بما يواكب توجهات البلد في الوقت الراهن

---

[1]-محمد سيد سليم ، نفس المرجع ،ص155.

[2] - لكوشة عاشور ، أعوين عادل ، **الديلوماسية الجزائرية إتجاه منطقة الساحل 2005-2015** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2016/2015 ، ص 31 .

[3] - - لكوشة عاشور ، أعوين عادل ، المرجع السابق ، ص 31 .

والمستقبل، حيث قدر عدد سكان الجزائر سنة2022 نحو 45,729,782 نسمة [1] ، و عليه فالعامل الاقتصادي المؤثر على توجهات السياسية الخارجية الجزائرية يتمثل أساسا في العامل النفطي وما يكون عليه سواء أيام ارتفاع الأسعار أو أيام انخفاضها.

كما نجد من بين العوامل التي تتحكم في السياسة الخارجية الجزائرية هي سيطرة العوامل الشخصية إلى حد ما، وذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية، تخطيطاً وتنفيذاً منذ الاستقلال، ذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية[2] بالإضافة إلى طبيعة الحكم كما سبق و أن تم الإشارة له .

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

تعتبر المحددات الخارجية من بين أهم المحددات التي لها تأثير بارز على توجهات والسلوكيات الخارجية للوحدات الدولية حيث، ترجع فئة المصادر الخارجية في صناعة السياسة الخارجية إلى خصوصيات النظام الدولي وإلى خصائص وسلوكات الفواعل المكونة للنظام الدولي والمتغيرات الخارجية التي تؤدي بشكل واسع إلى تأثير العالم على الدولة[3].

[1]- موقع الكتروني : تاريخ: 11/05/2023 على الساعة: 12:30
https://detasea.xyz/%d09%83%-d8/.
[2]-محمد الطاهر عديلة ، **"أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 2004/1999"،ماجستير** ص ،82.92.
[3] -عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية** (الجزائر :.دار هومة، ط8 ،2008) ص179.

حيث تتمثل المحددات الخارجية على شكل وهيكل النظام الدولي والإقليمي الذي تنتمي إليه الدولة، وذلك من حيث نمط توزيع القوى، فعلى سبيل المثال من الصعب على دولة أن تبني سياسة العزلة في نظام دولي يسير بالاستقطاب[1].

1-الوحدات الدولية:

يرى دوتش وسنجر أنّ ازدياد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يشتت حجم الانتباه الذي يوجّهه آليا فاعل دولي إلى أي فاعل آخر، بينما يرى والتز بأنه كلما قل عدد الفاعلين في النسق الدولي قل احتمال الحرب وزادت درجة استقرار النسق؛ لأنّ قلة عدد الفاعلين يساعد في تحديد نقاط الاختلاف والاتفاق بينهم، وازدياد عدد الوحدات الدولية كما هو عليه الحال اليوم ينشئ التزامات جديدة على الفاعلين الجدد في النسق الدولي، وهذا ما قد يخلق مشكلات حقيقية للدول محدودة الموارد، ويُضعف قدرتها على رسم سياسة خارجية متكاملة، وقد أدى ظهور فواعل جديدة والشركات المتعددة الجنسية، المنظمات غير الحكومية، جر آلات التحرر الوطنية وغيرها من الفواعل إلى تعقيد عملية السياسة الخارجية للكثير من الدول خاصة الدول النامية، وذلك بسبب الضغوطات التي تتعرض لها هذه الدول.

2- البنيان الدولي:

يقول **لويدجينس** " لا مراء في تأثير المتغير الخارجي كمحدد من محددات السياسة الخارجية ، فالنسق الدولي يؤثر على السياسة الخارجية لكل الدول الكائنة في النسق الدولي بصرف

[1] -ناصف يوسف حقي، **النظرية في العلاقات الدولية**(بيروت: دار الكتاب العربي،ط1985،1) ص160.

النظر عن نظمها الداخلية "[1]، لذلكتؤثر أبعاد النسق الدولي تأثيرا على السياسة الخارجية، حيث يتم فيها ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها، وقابلية الوحدات الدولية للتأثر بالبنيان الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا البنيان، فقدرة الوحدات الصغيرة والمتوسطة على التحرك السياسي المستقل في النسق الدولي تزداد كلما زاد الطابع التعددي للبنيان الدولي خاصة مع وجود صراع بين الوحدات الدولية الرئيسية؛ لأن ذلك يؤدي إلى منع كل طرف منهم للآخر من السيطرة على الوحدات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من مناورة الدول المتوسطة، أما في بنيان القطبية الثنائية فيختلف التأثير على الوحدات الدولية باختلاف وضعية القطبين، فإن كان الصراع بين القطبيين الرئيسين فإن ذلك من شأنه أن يعطي هامش من الحرية للوحدات الأخرى[2] ، أما الاتفاق بين هذين القطبين فإنه يقلل من حرية تلك الوحدات، وفي إطار البنيان الأحادي القطبية، والذي يتصف بهيمنة دولة واحدة أو مجموعة متجانسة من الدول، فإن السيطرة على باقي الوحدات المشكلة للنظام تكون شبه مطلقة، وذلك بما يخدم مصلحة الدولة المهيمنة.

لذلك فالسياسة الخارجية الجزائرية كانت تتلقى تلك التأثيرات التي يفرضها النسق الدولي القائم، فالفترة التي امتدت منذ الاستقلال إلى غاية انهيار المعسكر الشيوعي وفي فترة الثنائية القطبية فإن السياسة الخارجية تأثرت وأنتجت سياسة خارجية تقوم على معاداة الإمبريالية كذلك تدعم الحركات التحررية التي تعاني من الاستعمار الغربي وأيضاً توجهاً إلى

[1] - بوديسة احمد ، الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الاقليمي 2011-2015 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، السنة الجامعية 2015/2014 ص 33

[2] - دالع وهيبة ، مرجع سابق، ص 21-22.

الانضمام إلى حركة عدم الانحياز كحركة ترفض الانخراط في الحرب الباردة التي كانت مشتعلة بين المعسكرين الغربي والشرقي، أما فترة بعد 1999 ووصول الرئيس بوتفليقة إلى سدة الحكم أدركت الجزائر ضرورة خروجها من العزلة التي فرضت من قوى دولية نتيجة الأزمة الداخلية ولقد جاءت أحداث 11 سبتمبر لتفرض تغيرات جوهرية على النسق الدولي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تبحث خيار محاربة الإرهاب في ظل التهديد الدولي وهنا وجدت الجزائر المناخ الدولي المناسب لإعادة تنشيط سياستها الخارجية باعتبارها الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب حيث اتجهت العديد من القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية إلى الجزائر من أجل التنسيق للأمن في المنطقة والعالم وهو ما يسمح للسياسة الخارجية أن تلعب دوراً مهماً في ذلك ، ناهيك عن تصاعد ظاهرة التكامل و الاندماج التي استغلتها الدولة الجزائرية إقليميا عبر مختلف الآليات والهياكل كالجامعة العربية، الإتحاد الإفريقي، إتحاد المغرب العربي، الإتحاد من أجل المتوسط، الشراكة الأورو– متوسطية.

المبحث الثاني: مبادئ و أسس السياسة الخارجية الجزائرية .

تبنت الجزائر فيسياستها الخارجية الكثير من المبادئ و استقرت على جملة من الثوابت مثل الاعتدال و الوسطية و الدبلوماسية، بررت سلوكها الخارجي في عدة مناسبات، في أغلب الأحيان كانت هذه الثوابت وليدة تجاربها التاريخية الثورية التحريرية ، خاصة البيان الذي انطلقت منه ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 و الممارسات التي جاءت عقب ذلك إبان الثورة التحريرية من الاستعمار الفرنسي و أيام الاستقلال الوطني ، و من خلال تعاملها

مع محيطها الخارجي القريب و البعيد على غرار بلدان المغرب العربي التي حاولت أن تتسم علاقاتها معها بحسن الجوار ، و مع محيطها الإقليمي العربي و الإفريقي حيث تركزت تلك السياسات على التعاون و مساعدة الدول النامية ، ثم سياساتها في الإطار العالمي و الدولي ، فما هي هذه السمات و المبادئ ؟[1]

1-المحافظة على الاستقلال الوطني :

في المادة 12 – 13 من دستوري 1989 و 1996 " تمارس سيادة الدول على مجالها البري و مجالها الجوي و على مياهها ، كما تمارس الصلاحيات التي يقرها القانون الدولي ، على كل منطقة من مختلف مناطق المجال البحري التي ترجع له"

2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول :

أشارت على هذا المبدأ المادتان 25 – 27 من دستور 1989 و المادتين 26 – 28 من دستور 1996 .

تنص المادة 27 من دستور 1996 " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة و المصلحة المتبادلة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية و تبني ميثاق هيئة الأمم المتحدة و أهدافه "

كما ن هذا المبدأ يقوم أيضا على أسس القانون الدولي و الدبلوماسية العامة و هو ينقسم إلى نوعين هما :

- عدم التدخل بالمعنى الواسع : أي في الشؤون الداخلية للدول .

[1]- مسعود غزال ، **اثر توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على علاقاتها مع دول الساحل الافريقي 2009-2014 ، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية جامعة أل البيت معهد بيت الحكمة ، 2015 ، ص 41 ، ص 42 .**

- عدم التدخل بالمعنى الضيق : عدم التدخل باستخدام القوة العسكرية .

3-حق الشعوب في تقرير مصيرها :

المادة 26 من دستور 1989 " الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي و الاقتصادي والحق في تقرير المصير ضد كل تمييز عنصري"

4-التمسك بمبدأ تحقيق الاستقلال الوطني و السيادة الوطنية :

هذا المبدأ قائم منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا .

5-التمسك بمبدأ حق تقرير المصير:

من خلال دعم قضية الصحراء الغربية و دعم انفصال البروناي عن ماليزيا و تيمور الشرقية عن أندونيسا و قضية " بليز" عن سورينام .

دعم القضية الفلسطينية و الاتفاق مع الدول المصدرة للبترول بقطع الإمدادات إلى الدول الغربية الصناعية المساندة لإسرائيل في حال استمرار القصف على غزة [1].

أ – مبدأ التعاون بين الدول المجاورة و إقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة:

الجزائر منذ الاستقلال تبنت منهجا واضحا بين علاقاتها مع مختلف البلدان و الدول فعلاقات التعاون و حسن الجوار و إقامة الصداقات مع مختلف الوحدات السياسية كانت من بين أولويات السياسة الخارجية ، و الهدف منها تحقيق تنمية و شراكة اقتصادية و توحيد

[1]- بوديسة احمد ، المرجع السابق ، ص 17 ، ص 18 ، ص19 .

الجهود في قضايا الحدود، و هو تكريس لما جاء في قوانين الجمهورية و الدستور الجزائري[1].

ب- حل النزاعات بالطرق السلمية و عدم اللجوء إلى القوة :

استخدمت الدبلوماسية الجزائرية هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة الذي حث على عدم اللجوء للوسائل السلمية لحل النزعات ضمن الفصل السيادي تجدر الإشارة إلى أن هذا لا يعني عدم وجود نزاعات بين الجزائر و غيرها من الدول لكن المقصود هو كيفية حل النزاعات و الذي يجب أن يتم بالطرق السلمية ، في إطار التفاوض المباشر أو الغير مباشر في إطار المنظمات الإقليمية و الدولية و حتى للجوء عند الاقتضاء للقضاء أو التحكيم الدوليين لفض النزاعات.[2]

مبدأ عدم دفع الفدية:

لقد تزايد الاهتمام الدولي الذي تشكله عمليات تمويل الإرهاب ، فمباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار رقم 1373 في 28/09/2001 ، يدعو فيه الدول على الالتزام بمكافحة تمويل الإرهاب و تجميد الاعتمادات المالية و الأصول الأخرى و الموارد الاقتصادية للدول التي تصنع الإرهاب أو تشجيعه أو تسهيل ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق إتباع الخطوات التالية:

[1]- مسعود غزال، المرجع السابق ، ص 42 .
[2] - سالم صابر ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطيها الاقليمي الافريقي – الاوربي 1962-2018 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3 ، 2019/2018 ، ص 116 .

- منع و وقف تمويل الأعمال الإرهابية و تجريم قيام رعايا هذه الدول عمدا بتوفير الأموال أو جمعها بأية وسيلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أراضيها لكي تستخدم في أعمال إرهابية .
- القيام بدون تأخير بتجميد الأموال أو أي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعملا إرهابية و من يرتبط بهم من أشخاص و كيانات أو الأموال التي تدرها هذه الممتلكات و دعم تبادل المعلومات بين الدول بخصوص الإرهاب .[1]

المبحث الثالث:مراكز صنع قرار السياسي الخارجية في الجزائر و الأدوار التي تلعبها .

اولا: مراكز صنع القرار السياسي في الجزائــر .

إن الفواعل بنوعيها الرسمية و غير الرسمية لا يمكنها التدخل و المشاركة فعليا في عملية رسم و صنع السياسية العامة بشكل مباشر أو غير مباشر إلا في نظام ديمقراطي، على اعتبار أن هذا الأخير هو الوحيد الذي تتحول فيه السياسة العامة إلى عملية سياسية حقيقية تكون أكثر تعبيرا عن محصلة التفاعل القائم بين هذه الفواعل، و الذي قد يأخذ صورة صراع ، مساومة ، تفاوض،احتكار، هيمنة،...و لأن النظام السياسي في الجزائر لم يكتسب صفة الديمقراطية لعدم تكريسها بعد ، لكوننا لا زلنا في مرحلة تحول نحو الديمقراطية ، فإن الفواعل الجزائرية بقيت إلى حد اليوم عاجزة عن المساهمة في العملية السياسية و التأثير فيها بالفعالية اللازمة و الشكل المطلوب ، في ظل هيمنة السلطة التنفيذية كفاعل رسمي على هذه العملية و سعيها الدائم إلى إبعاد باقي الفواعل عن المساهمة و المشاركة فيها ،و في هذا الإطار سوف نتطرق إلى هيمنة هذه السلطة على السلطة التشريعية و على الأحزاب السياسية و تحكمها في عملية تكوينها،إلى جانب التحالف الضمني القائم بينها و بين

[1]- سالم صابر ، المرجع السابق ،ص 120 .

المؤسسة العسكرية، و ذلك لإبراز مدى تحكمها في عملية رسم و صنع السياسة العامة بما فيها السياسة الخارجية.

إن النظام السياسي الجزائري و بحكم انه يتبنى النظام الشبه الرئاسي القائم على مبدأ ثنائية السلطةالتنفيذية، يعطي لرئيس الجمهورية السلطة كاملة باعتباره رئيس للسلطة التنفيذية في عملية رسم و صنع السياسة العامة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ، فعلى المستوى الخارجي يعتبر المسؤول الأول–من الناحية الدستورية– عن إقرار و وضع السياسة الخارجية للبلاد و العمل على توجيهها ،و في إطار ذلك فإنه يتولى تعين سفراء الجمهورية، و المبعوثين فوق العادة إلى الخارج و ينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب و أوراق إنهاء مهامهم ، و يبرم المعاهدات الدولية و يوقع عليها.
و في كل الأحوال فإن عملية صنع السياسة الخارجية تتمركز إلى حد كبير في رئاسة الجمهورية ، بالتعاون مع بعض الأطراف و على رأسها المؤسسة العسكرية التي لها دور هي الأخرى في هذا المجال .

حيث يتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية على قوتها الذي جعل منها مركز قوة النظام و محور التوازن السياسي في الدولة ، لذلك فإن القرار السياسي أصبح مرهونا بموافقة المؤسسة العسكرية، بل إن اختيار رئيس الدولة لا يمكن أن يتم إلا من خلال موافقتها لذلك تعتبر المؤسسة العسكرية واحدة من أقوى المؤسسات الرئيسية في الجزائر، فمنذ استقلال الجزائر والإشكال المعقد في الجزائر هو حول التداخل الكبير بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية، حتى نتجت المعادلة التي نصها أن الجيش في الجزائر هو النظام السياسي والنظام السياسي هو الجيش ، وهذه المعادلة كانت وراء عدم قيام مؤسسات فعلية وحقيقية تمارس لعبة الحكم من خلال قواعد ديمقراطية، بل أن غياب المؤسسات الدستورية الحقيقية أدى إلى تضخم دور المؤسسة العسكرية والتي كبرت على حساب المؤسسات الأخرى، وترامت أطرافها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية ومن رحم هذه المؤسسة خرج كافة صناع القرار الذين كانوا في الواجهة

وكان وجودهم في قصر المرادية– قصر الرئاسة الجزائرية هو في الواقع امتداد لقوة المؤسسة العسكرية.

في حين نجد أن هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية و الأحزاب السياسية في رسم و صنع قرارات السياسة الخارجية واضحة المعالم ، فالسلطات التشريعية لا تأخذ المبادرة في قرارات السياسة الخارجية و إنما يقتصر دورها على الموافقة أو الاعتراض على السياسة الخارجية التي تقترحها الحكومة و تبقى صلاحيتها محدودة للغاية، فرغم قيام دستور 1996 على مبدأ الفصل بين السلطات بهدف خلق علاقات جديدة بين السلطات العامة خاصة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية و المرتكزة على نوع من التوازن و التعاون ، إلاأن الواقع يثبت العكس لان أسس هذه العلاقة اختلت و انحرفت في اتجاه يخدم أكثر السلطة التنفيذية التي منحت سلطات و صلاحيات واسعة على حساب السلطة الأخرى و ينحصر دور البرلمان الجزائري في هذا المجال على المصادقة على السياسات الخارجية و ما يتم إبرامه من اتفاقيات و معاهدات دولية التي تترتب عنها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة ، حيث تعد المصادقة شرطا ضروريا لدخول هذه الأخيرة حيز التنفيذ .

كذلك أُريد للأحزاب أن تكون مجسدة لإجراءات ديمقراطية، يسعى النظام لأن يقتنع بها، دون أن تكون تعبيرا عن قيم ديمقراطية حقيقية، قيم تقتضي أن تكون الأحزاب التي هي خارج الحكم تمثل المعارضة ، وتعمل كقوة توازن مكملة للسلطة، وبالتالي تؤدي دورا كبيرا في مجال الاستقرار السياسي، غير أن النظام يعتبرها مصدر إزعاج، وبذلك يبقى– النظام– الرافد الأساسي لأزمة المعارضة. وإزاء كل هذا، تتقلص فرص الأحزاب السياسية في صنع القرارات السياسية عموما إلى أضيق نطاق ممكن، و تؤول إلى الانعدام فيما يخص السياسة الخارجية.

إنالموقع الهام للجزائر من الناحية الجغرافية والقدرات والثروات الباطنية التي تزخر بها الجزائر تجعلها من الدول المهمة في التفاعل السياسي الخارجي على الصعيد الإقليمي

والقاري ودولة تجذب اهتمام الدول الكبرى خاصة الأوروبية بحكم الجوار الإقليمي و المصالح .

01 – الدائرة الإفريقية

نظرا للموقعالجيو– سياسي للجزائر والذي يعتبر مدخلا للقارة الإفريقية وهمزة وصل بين إفريقيا و أوروبا فأن هذا يدفع الجزائر للعلب دور أكبر وأكثر حساسية اتجاه الدائرة الإفريقية نظرا لما تمثله الدول الإفريقية من امتداد للجزائر.

ويعود الدور الهام للجزائر على مستوى القارة الإفريقية منذ استقلال الجزائر و التي أعلنت صراحة دعمها للحركات التحريرية والشعوب المضطهدة تحت الاستعمار حيث أصبحت من بين اللاعبين الأساسيين المحليين في إفريقيا بحكم خصائصها الجيوسياسية على المستوى الإقليمي، وبحكم الإرادة السياسية التي ظهر بها حكامها، وتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار المتشدد في محو الاستعمار من القارة الإفريقية، والعمل على تحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين ، ناهيك عن الدور الذي لعبته في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية.

ورغم الركود الذي عرفته السياسة الجزائرية فترة التسعينيات و تراجع نشاط الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية الجزائرية، عن أداء دورها تاركا المجال لدول أخرى. فقد ركزت الجزائر مسعاها بعد 1999 لاستعادة سمعتها الإفريقية من خلال عدم إبقاء الجزائر خارج التفاعلات الإقليمية، وتجلي ذلك في عدد من المبادرات التي قامت بها الجزائر فيما يخص الشأن الإفريقي، وأهمها إطلاق مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية

إفريقيا النيباد والتي تم اقتراحها من قبل، على خمس رؤساء دول افريقية وهم: الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس النيجري اوليغسوون أوبا سانجو، الرئيس السنغالي عبد الله واد، رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبكي والرئيس المصري حسني مبارك، وهي عبارة عن خطة عمل مفصلة للخروج بالقارة الإفريقية من الفقر و التهميش[1].

كما ظهر تأثير الانتماء الإفريقي على السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الدور الذي لعبته الجزائر في الدفاع عن القضايا الإفريقية في مختلف المحافل الدولية كمنظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، ومجموعة الثمانية التي كانت الجزائر تشارك دوريا في القمم التي تعقدها، لذلك فإن أهم المحددات التي تعتمدها الجزائر في توجيه سلوكها الخارجي اتجاه القارة الإفريقية الهدف منها هو بناء علاقات شراكة اقتصادية مع أقطاب القارة الإفريقية مثل جنوب إفريقيا و نيجيريا، وكذلك العمل علي المشاركة في حل الخلاقات بين دول القارة.

لكن في الفترة المعاصرة إن أهم ما تركز عليه الجزائر في إفريقيا هو حزام الساحل الإفريقي الذي أصبح يشكلا تهديدا امنيا كبيرا لذلك اتجهت السياسة الخارجية الجزائرية إلي مزيد من الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي خصوصا مالي النيجر وتشاد التي أصبحت مناطق نشاط للجماعات الإرهابية التي استفادت من الأوضاع في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي.

[1] - وهبية دالع ،المرجع السابق، ص 63.

المطلب الثاني: الدائرة العربية و دول عالم الثالث

إن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إقليمها العربي، عرف نشاطا منذ الاستقلال و خاصة مع دول مثل مصر، العراق، سوريا، وتفاعلت الجزائر مع القضايا العربية بشكل بارز خصوصا قضية الصراع العربي الإسرائيلي، حيث شاركت الجزائر إلي جانب العرب في حرب أكتوبر 1973، واعتبرت في المركز الثاني بين الدول العربية ليست من دول المواجهة من حيث الدعم العسكري الذي قدمته للمعركة بعد العراق[1].

كما تواصل الجزائر دعمها للقضايا العربية المحورية المتمثلة أساسا في القضية الفلسطينية، حيث أكد وزير الخارجية الجزائري رمطانلعمامرةإلي إنصاف الشعب الفلسطيني والتمكين من تحقيق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط .

كما كان للجزائر موقف ثابت اتجاه قضايا الحراك العربي والدول التي شهدت الحراك العربي تونس ليبيا مصر سوريا واليمن حيث أكدت على احد أهم مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و رفض التدخل الخارجي خصوصا العسكري. فبخصوص الأزمة السورية وخاصة بعد ظهور فواعل أخرى في الأزمة مثل داعش والجماعات المسلحة الأخرى عبرت الجزائر عن موقفها تجاه الأزمة في سوريا بأنها تساند جهود الدولة السورية في محاربة الإرهاب العابر للقومية – متعدد الجنسيات – وتشجيع الحوار السوري– السوري لإيجاد مخرج من المأزق السياسي من خلال مصالحة

[1] - سعد الدين الشاذلي ،**مذكرات حرب أكتوبر 1973** .ص 244

وطنية سورية كاستنساخ لتجربة الجزائر، ودعم جهود الدول الصديقة كروسيا لإعادة الأمن والاستقرار وحماية الوحدة الترابية لسوريا ومنع خطر التفكك وفشل الدولة[1].

وكان نفس الاتجاه في رفض التدخل الأجنبي في ليبيا أيضا.

أما بخصوص دائرة الدول العالم الثالث فأن الجزائر كانت تجمع علاقات وطيدة تاريخية مع دول عدم الانحياز التي تعتبر مجموعة من دول العالم الثالث، حيث سعت الجزائر إلي توزيع علاقاتها مع الدول الأسيوية و دول أمريكا اللاتينية تعتبر علاقة الجزائر بدول أمريكا اللاتينية علاقة لها بعد تاريخي خاصة مع كوبا التي كانت من الدول التي تدعم جبهة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي.

المطلب الثالث: دائرة الدول الكبرى

من أهم الدول الكبرى التي تتفاعل معها السياسية الخارجية الجزائرية: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا ونموذج للقوى الصاعدة كالصين.

1- الولايات المتحدة الأمريكية :

من الناحية التاريخية اتسمت العلاقات الجزائرية الأمريكية في العديد من حالات التوتر واختلاف الرؤى نظرا للبنية الأيدلوجية لنظام السياسي في البلدين وكذلك دعم الولايات المتحدة الأمريكية للمستعمر الفرنسي أثناء الثورة التحريرية، وأيضا الانحياز لإسرائيل أدى هذا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وغياب أي سلوك خارجي نشط وايجابي بين دولتين إلي غاية 1973 حين زار وزير الخارجية هنري كيسنجر الجزائر

[1] -عبد الله الراقدي**الدبلوماسية الجزائرية والأزمة السورية** :جريدة الرأي اليوم نشر7جانفي2017
http://www.raialyoum.com/?p=597159

وما تلاها إعادة السفير الجزائري إلى واشنطن وهذا ما أضفى على السياسة الخارجية الجزائرية طابعا براغماتيا حسب المحللين إلى غاية نهاية السبعينات.

هذه الزيارات المتبادلة سمحت بأن تشهد الفترة الموالية 1979، تحسنا ملحوظا في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية سواء تعلق الأمر بالممارسة أو الخطاب وظهرت جملة من المؤشرات أبرزت بوضوح التقارب في المجال السياسي والاستمرارية في المجال الاقتصادي، هذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقبل بالوساطة الجزائرية في أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران وانتهت الوساطة بالنجاح[1].

ويبدو أن ما حمله بداية القرن الـ 21 من أحداث خصوصا أحداث11 سبتمبر قد قرب وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر خصوصا وأن الجزائر كانت لديها تجربة سابقة خلال عشرية الأزمة الأمنية، حيث أصبح العامل الأمني أحد أهم الجوانب التي تحرك السياسة الخارجية بين البلدين ، وهذا ما أشاد به الجنرال شارل نائب قائد القوات الأمريكية في أوربا، من خلال تصريحه من الجزائر في سبتمبر 2003 .

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية تذبذبا منذ الاستقلال 1962، حيث لم تكن هناك زيارات رئاسية متبادلة ، وكان الرئيس الثالث الجزائري" الشاذلي بن جديد "أول رئيس يؤدي زيارة رئاسية إلى فرنسا، فيما لم يفعلها كل من محمد بوضياف، علي كافي واليامين زروال، فيما أدى بوتفليقة زيارة إلى باريس في عهد شيراك في 2003، ورفض تلبية دعوة

[1] - أمينة مزيان ،مرجع سابق،ص126

من الرئيس نيكولا ساركوزي سنة2009 لتتشنج العلاقات الثنائية بسبب بعض الملفات، مكتفيا بالمشاركة في بعض القمم والمنتديات الفرنكفونية بباريس[1].

إن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فرنسا ظلت دائما تسير وفق المبدأ الذي طبع العلاقات بين الدولتين منذ الاستقلال هو الاضطراب، فتارة تشهد تحسنا ونشاطا و تارة أخرى تشهد ركودا وتوتر، نتيجة للتغيرات التي تطرأ علي صناع القرار في الدولتين .

إن السياسة الخارجية الجزائرية تجاه فرنسا لا يمكن أن تتجاوز العامل التاريخي رغم تأكيد الجانب الفرنسي علي ضرورة نسيان الماضي و المضي قدما في بناء علاقات نفعية بين الدولتين، حيث كان العامل التاريخي يؤدي كل مرة إلي عدم استقرار في طبيعة السياسة الخارجية بين الجزائر وفرنسا نظرا لطبيعة العلاقة المعقدة بين الجزائر وفرنسا.

2- الصين: تتمتع الجزائر والصين بتاريخ طويل من العلاقات الثنائية الودية، فقد كانت الجزائر من أوائل الدول العربية التي أقامت معها الصين علاقات دبلوماسية بعد سوريا ومصر واليمن، بالموازاة مع المغرب والعراق والسودان، وقد تم تحقيق انجازات هامة خلال المسيرة الطويلة للتعاون الثنائي، والذي مر بعدة مراحل فكانت المرحلة الأولي هي مرحلة التأسيس في الخمسينيات حيث تزامن تأسيس جمهورية الصين مع انطلاق الثورة التحريرية واعتراف الصين المبكر بالحكومة الجزائرية المؤقتة[2].

أما فترة الستينات و السبعينات فقد عرفت تعاونا ونشاطا سياسيا بين الدولتين نظرا لان السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الصين تنطلق من محدد إيديولوجي.

[1] - لطفي باجوية،**تحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر** ، (جامعة ورقلة قسم العلوم السياسية 2015) ص 24 .
[2]- حمد حمشي سامية ربيعي، **مجلة البحوث المصرية الصينية** العدد الأول(مصر: جانفي 2013)ص71.

خلاصة واستنتاجات :

-إن المحددات الداخلية خاصة السياسية و الاقتصادية لها تأثيرعلى توجه السياسة الخارجية الجزائرية .

-إنالمحددات الخارجية و التي تتمثلفي طبيعة أن النسقالدوليله تأثيرعلى رسم السياسة الخارجية الجزائرية .

-المراحل التاريخية التي مرت بها السياسة الخارجية سمحت لصناع القرار الخارجي باكتساب مجموعة من المبادئ التي تتميز بها السياسة الخارجية.

الفصل الثاني

دراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: جيوبولتيك منطقة الساحل الإفريقي

تشكل الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسسية التي تثير اهتمام المجموعة الدولية عموما ، خاصة دول الجوار الجيوسياسي نظرا لما تشهده المنطقة من تحولات سياسية وتفاقم الأزمات الداخلية ، واتساع دائرة التهديدات الأمنية المتمثلة في تفشي الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وخاصة ظاهرة الإرهاب ، واحتمال تنامي هذه الأخيرة مما يهدد أمن المنطقة داخليا و أمن دول الجوار إقليميا .

من خلال هذا المبحث سنقوم بتحديد طبيعة منطقة الساحل الإفريقي جيوسياسيا ، وإبراز أهم التهديدات الأمنية في المنطقة .

أولا: التسمية والمدلول.

تعد كلمة الساحل من أصل عربي و تعني من الناحية اللغوية الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء ، و للساحل عدة تسميات أطلقت على المنطقة لتعبر عن وضعيات جغرافية اختلفت باختلاف وجودها عبر الأزمنة ، حيث عرفت بأسماء عديدة أهمها : بلاد السودان ، بلاد السيبة ، الصحراء الكبرى ، الساحل إفريقي ، الساحل الصحراوي و المصطلح غير المتعارف عليه هو السهل الإفريقي .

و تعرف في الأدبيات التاريخية بأنه حزام التماس بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء ، كما تعرف ببلاد السودان ،غيران هذه التسمية يتم التمييز فيها بين السودان الغربي والسودان الشرقي ، فالأول هو المجال الذي يمتد من غرب دارفور إلى المحيط

الأطلسي بين موريتانيا والسنغال و غامبيا ، بينما يشمل الشرقي دارفور وما وراءه شرقا أي السودان الحالي واريتيريا واثيوبيا وجيبوتي[1] .

كما تطلق أيضا تسمية الساحل الأفريقي على الإقليم الواصل بين شمال أفريقيا أو ما يعرف بأفريقيا البيضاء (المغرب العربي) شمالاً وأفريقيا السوداء جنوباً[2] ، وقد تحمل تسمية الساحل دلالة على الخط الحدودي الذي يفصل بين البحر المتوسط وأفريقيا ما وراء الصحراء ، وهي منطقة شبه جافة ذات سمات طبيعية وبشرية وحضارية متشابهة ، تمتد من المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقاً ، لتشمل السنغال ، موريتانيا ، النيجر، مالي، بوركينافاسو، أجزاء من نيجيريا، تشاد، انتهاءً بالسودان.

هي منطقة يتعسر تحديد امتدادها القاري بشكل دقيق ومحدد. يعود ذلك إلى عوامل جيوبوليتيكية و حضارية متعددة، جعلت الشريط الساحلي حلبة للصراعات والتجاذبات الدائرة بين قوات حكومية وغيرحكومية ، إذ بات الساحل الأفريقي بؤرة رهانات دولية ، لغناه بالثروات الطاقوية و المنجمية[3].

تتربع منطقة الساحل الإفريقي على مساحة قدرها 09 ملايين كلم2 و يقطنها حوالي 160 مليون ساكن ، و تتكون من 13 دولة هي " جزر الرأس الأخضر " ، موريتانيا ،

---

[1]– لكوشة عاشور، أعوين عادل، الدبلوماسية الجزائرية إتجاه منطقة الساحل 2015/2005 ، مذكرةمقدمة لنيل شهادة المساتر في العلوم السياسية جامعة مولد معمري تيزي وزو ، 2016/2015 ، ص 38 .

[2]– موقع الكتروني : 11/05/2023 الساعة: 22:30
https://www.almayadeen.net/research-papers/%D8%A7%D9

[3]– موقع موقع الكتروني : 11/05/2023 الساعة: 22:30
.https://www.almayadeen.net/research-papers/%D8%A7%D9

السنغال ، غامبيا ، غينيا بيساو ، مالي ، بوركينفاسو ، النيجر، تشاد ، السودان ، ايثيوبيا ، الصومال ، ايريتيريا ، و منذ الستينات تعاني المنطقة بشكل حاد من اكبر المشاكل البيئية ، " التصحر " و تعتبر منطقة الساحل الإفريقي ، المنطقة الأكثر فقرا في العالم ،[1] حيث تحتل دولها المراتب مابين 152 و 176 من بين مجموع دول العالم حسب مؤشر التنمية الإنسانية .

كما تعاني شعوب هذه المنطقة ترديا للأوضاع المعيشية وندرة الغذاء وانتشار الأمراض والأوبئة ، مع انعدام الأمن والاستقرار بفعل الانقلابات. وتستفحل ظاهرة الجريمة المنظمة، كتجارة السلاح والبشر والهجرة غيرالشرعية ، فضلاً عن تحولها إلى رواق عبور لمختلف أنواع المخدرات القادمة من أميركا الجنوبية باتجاه أوروبا والشرق الأوسط.

تعتمد الدراسات التي تتناول منطقة الساحل الأفريقي على تقسيمها إلى 4 دوائر رئيسة تجتمع كلّ منها على خصوصيات جيوسياسية وطبيعية متعددة يمكن تحديدها على النحو الآتي:[2]

1- **دائرة الساحل السوداني:** تشمل جمهورية مصر العربية ودول القرن الأفريقي (السودان ، جنوب السودان ،إثيوبيا ، أريتيريا ، الصومال ، وجيبوتي) ، وهي دول تتصارع في أغلبها بشكل متزايد بحثاً عن زعامة المنطقة ، وخصوصاً بين مصروإثيوبيا ، وأيضاً بسبب تشاركها نهر النيل الذي يمتد من دول المنبع (إثيوبيا وكينيا و أوغندا و بورندي و روندا و تنزانيا و الكونغو الديمقراطية) إلى دول المصب (السودان ومصر).

[1] – البعد الامني في السياسة الخارجية ص 111 .

[2]– موقع الكتروني : 11/05/2023 الساعة: 22:30
https://www.almayadeen.net/research-papers

إلى جانب الثروة المائية ، يتميز السودان الأفريقي بأراضيه الخصبة ، فضلاً عن مقدراته المعتبرة من البترول في السودان وجنوب السودان ، و تعتبر المنطقة مجالاً حيويا للقائها شرقا بأروقة العبور الكبرى (باب المندب والبحر الأحمر)، ما زاد وتيرة الصراعات الإثنية (داخل الدول) والدولية بين دولها و بين القوى العالمية الكبرى[1].

حيث شهد السودان على مدى عقود ، اضطرابات سياسية نجم عنها الكثير من العنف و المآسي الإنسانية بفعل الحروب و النزاعات المسلحة و هو تبعا لذلك يشكل نموذجا لخرق المبدأ الذي أقرته منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 ، و المتمثل في عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار .

ذلك انه نتيجة لفشل الدولة المركزية و استحالة إقامة نظام إتحادي ، فضلا عن ضغوط شركاء أجانب غير أفارقة [2] ، انقسم البلد سنة2011 إلى دولتين : جمهورية السودان و جمهورية جنوب السودان و قد رافقت هذا الانقسام حروب دامية في دارفور و كردفان الجنوبي و النيل الأزرق مما كاد يزعزع القارة بأكملها .[3]

2- الدائرة التشادية : تضم كلاً من تشاد و ليبيا ، و هما دولتان شاسعتان. تقدرمساحة تشاد بـ1284000 كيلومتر مربع ، و تزخر باحتياطات معتبرة من اليورانيوم والبترول. تنتج

[1]- موقع الكتروني : 11/05/2023 الساعة: 22:30
https://www.almayadeen.net/research-papers

[2]-محمد الحسن ولد لبات ، السودان على طريق المصالحة ، ط1 ، ى2020 بيروت ، لبنان ، ص 11 .

[3]- -محمد الحسن ولد لبات ، المرجع السابق ، ص 12 .

سنويا ما يقدر بـ 3190 طنا من مادة اليورانيوم ، وتحويل ما يزيد على مليار برميل احتياطي من النفط.

أما مساحة ليبيا ، فتبلغ 1759500 كيلومتر مربع ، و هي أول احتياطي أفريقي من النفط بمخزون يتراوح بين 45 و48 مليار برميل ، وتزخر أيضاً باحتياطي معتبر من الغاز يقدّر بـ حوالى 1548 مليار متر مكعب ، تمثل الدولتان مركز الشريط الساحلي ، و هما تربطان أطراف المشرق و المغرب، وتشكلان أيضا نقطة فصل بين أفريقيا الساحل الأفريقي و أفريقيا الاستوائية[1]،

و توجد صلات وثيقة بين البلدين فالرابطة الدينية تربط بين شعبيهما و هناك السنوسية التي تنتشر في ليبيا و شمال تشاد ، و هناك قبائل واحدة تنتقل بين البلدين حتى أن بعضهم يملك أراضي في البلد الآخر و يحمل بعضهم جنسية البلد الثاني و 70 من تجارة تشاد بيد الليبيين ، كما يوجد بين الدولتين تبادل دبلوماسي .[2]

3- دائرة الشريط الساحلي الأفريقي الأفقي : تضمّ كلاً من النيجر و مالي والجزائر و موريتانيا والصحراء الغربية ، وهي دول تزخر بالثروات المعدنية و الطاقوية.[3]

[1] - موقع الكتروني : 11/05/2023 الساعة: 22:30
https://www.almayadeen.net/research-papers

[2]- محمود شاكر ، مواطن الشعوب الاسلامية في افريقيا تشاد ، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر ، ط 1 ، 1972 ، ص 97 .

[3]-- موقع الكتروني : 11/05/2023 الساعة: 22:30
https://www.almayadeen.net/research-papers

حيث تبلغ مساحة دولة مالي 124.142 كلم مربع و عدد سكانها نحو 11 مليون نسمة , و عاصمتها باماكو و اللغة الرسمية الفرنسية , عملتها الفرنك سيفا , و نظام الحكم ديمقراطي برلماني تعددي و تقع مالي في وسط غرب إفريقيا في منطقة الصحراء الكبرى و هي بلد داخلي تحدها من الغرب السنغال و موريتانيا و من الجنوب كوت ديفوار و غينيا و بوركينافاسو و من الشرق النيجر و من الشمال الجزائر و يمر بها نهر النيجر و السنغال و قد حصلت على استقلالها من فرنسا في 20 يونيو1960 باسم جمهورية السودان و اتحدت مع السنغال باسم اتحاد فغيرت اسمها إلى جمهورية مالي في 22 سبتمبر 1960 [1].

و تنقسم دولة مالي إلى ثمانية مناطق تحمل كل واحدة منها اسم المدينة الرئيسية بها بالإضافة إلى حي العاصمة و المناطق بدورها تنقسم إلى 49 دائرة و المناطق الثمانية هي منطقة غاو , منطقة كيدال , منطقة كايس , منطقة كوليكورو , منطقة تومباكتو , منطقة سيكاسو , منطقة موبتي , منطقة سيغو , يقدر عدد أفراد جيش مالي بحوالي 7400 فردا و يبلغ عدد القوات الشبه عسكرية حوالي 4800 فرد .[2]

كما تعدّ النيجر من أقدم الحائزين على صناعة اليورانيوم ، ما جعلها تصنف الرابعة في العالم ، وقد بدأت إنتاج النفط في 2011.

[1]– محمد عتريس , كتاب معجم بلدان العالم . اخر التطورات السياسية . لحدث البيانات الاحصائية جغرافي .اقتصادي . تاريخي .سياسي . الدار الثقافية للنشر , ص ص 197 , 198 .

[2]– . مجلة قراءات افريقية , العدد ثالث عشر , سبتمبر 2012 م , ص 108 , 109.

في حين تتمتع الجزائر بمقومات جيوسياسية مهمة تؤهلها للبروز كقوة إقليمية ، فهي الأكبر مساحة في أفريقيا و العالم العربي والبحر المتوسط ، وعدد سكانها 43 مليون نسمة ، و تمثل ثالث أكبر مخزون نفطي في أفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا ، بحسب إحصائيات مجلة الطاقة العالمية لسنة 2016.

كما تمثل ثاني أكبر احتياطي للغاز في أفريقيا ، لتحتل المرتبة التاسعة كأكبر منتج للغاز الطبيعي في أفريقيا سنة 2016. بهذه التقديرات ، تحتل الجزائر المركز العاشر عالميا من حيث احتياطات النفط و الغاز، و هي كذلك ثالث أكبر مزود بالفوسفات في العالم ، فضلاً عن المعادن الأخرى، كالحديد والزنك والزئبق، إضافة إلى تنوع الأراضي الزراعية والصحراوية فيها، وتمثّل هذه الدائرة مركز الساحل الأفريقي ورواق الحركية بين الكتل القارية أفريقيا، أوروبا و الشرق الأوسط[1].

4- دائرة الغرب الأفريقي :الخليج الغيني يدخل ضمن نطاق "المنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "، التي تشمل ليبيريا ،غانا ، السنغال ،غينيا، سيراليون، التوغو، البنين، نيجيريا، الغابون، الكاميرون، بوركينافاسو، وساحل العاج، و تحوز هذه الدول 8% من الاحتياطي العالمي للنفط ، ما يمثل ربع مخزون القارة الأفريقية من البترول. ويمتاز نفط الخليج الغيني بميزة تنافسية، لجودته وسهولة استخراجه ونقله[2].

[1]- موقع الكتروني : 11/05/2023 الساعة: 22:30
https://www.almayadeen.net/research-papers
[2] - موقع الكتروني : 11/05/2023 الساعة: 22:30
https://www.almayadeen.net/research-papers

المبحث الثاني : أدوار و اهتمامات الجزائر بمنطقة الساحل الإفريقي .

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي تأثرت ، بالتحولات و التغييرات الحاصلة بمنطقة الساحل الإفريقي، حيث أصبحت تعاني من عدة تحديات و تهديدات أمنية أفرزتها البيئة الجديدة للأمن في أشكال غير تقليدية على غرار مشاكل الإرهاب و الجريمة المنظمة و تهريب المخدرات و الهجرة غير الشرعية ، حيث ألقت هذه التهديدات بظلالها على الأمن الوطني الجزائري ، و كذلك على السياسة و الآليات المتبعة في تحقيق الآمن بحيث لم تعد الأداة العسكرية وحدها تنفع في مكافحة هذه التهديدات [1].

تمثل منطقة الساحل الإفريقي العمق الاستراتيجي للجزائر في الفضاء الأمني المتخم بالتحديات ، التي تغذيها تنامي التهديدات اللاتماثلية بالنظر إلى الحدود الواسعة التي تربطها بدوله 44.7 % من حدودها البرية ، يضاف إلى ذلك ضعف أدائها الأمني الداخلي ما يوسع من حجم الإرباك الأمني غير المتناهي ضمن خريطة الامتداد الجيوسياسي للجزائر[2] .

إن اهتمام الجزائر بما يجري في منطقة الساحل الإفريقي، راجع لكون هذه الأخيرة أصبحت تشكل مجالا لاستقطاب قوى خارجية مثل فرنسا و الولايات المتحدة الأمريكية و الصين وذلك نظرا لما تتميز به هذه المنطقة من ثروات فوق و تحت الأرض ، إذا كان لزاما من الجزائر أن تجد حلولا في مالي لتفادي أي تهديد على الأمن الوطني على حدودها

[1]– راجعي ابراهيم ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الافريقي ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ص 44

[2]– موقع الكتروني : بتاريخ:21/05/2023 الساعة:13:00
https//www.google.com/ampLsLwww.alaraby.co.uk/opinion/

المباشرة و الجزائر تسعى لقطع أي تدخل أجنبي تحت غطاء مكافحة الإرهاب و رفضها لان تكون أراضيها مقر لقاعدة افريكوم، و دعوة الدول المجاورة إلى تأمين حدودها من الإرهاب و الهجرة غير الشرعية و تهريب المخدرات بعيدا عن الوصاية الأجنبية، لكن الإرهاب في منطقة الساحل ما هو إلا تهديد من بين التهديدات الكثيرة و المتنوعة في هذه المنطقة ، فهناك الجريمة المنظمة بتجارة الأسلحة على خلفية الأسلحة القادمة من ليبيا و أيضا المتاجرة بالمخدرات القادمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا مرورا بغرب إفريقيا و وصولا إلى الساحل ثم إلى منطقة المغرب العربي نحو أوروبا و طريق آخر للمخدرات اللينة القادمة من المغرب عبر البوليزاريو– موريتانيا وصولا إلى الساحل التي تقضي عبورها وجود أيضا متاجرة بالبشر و بالأعضاء خاصة في المناطق الأقل وفرة اقتصاديا و أقل امنيا.[1]

لقد أضحت مؤشرات اليقظة الأمنية عالية التدفق لدى صانع القرار الجزائري ، نتيجة الانفلات الأمني و الاضطرابات العرقية في مالي و النيجر خصوصا ، كونهما تفتقران إلى المقدرات التنظيمية و التوزيعية لمواجهة الأشكال المختلفة للتهديدات.[2]

يمكن القول إن اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل يعود بالدرجة الأولى إلى الأزمات المتعددة التي تعرفها لمنطقة خصوصا أزمة مالي و بالتالي فإن اهتمام الجزائر بالمنطقة يعود للعامل الأمني الذي له الأولوية القصوى في السياسة الخارجية الجزائرية[3] .

---

[1]– راجعي ابراهيم، المرجع السابق ص 44 ، ص 45 .

[2]– موقع الكتروني : بتاريخ:21/05/2023 الساعة:13:00
https//www.google.com/ampLsLwww.alaraby.co.uk/opinion

[3]– راجعي ابراهيم ، المرجع نفسه ، ص 45 .

تنطلق ادوار السياسة الخارجية الجزائرية في المرحلة الراهنة من عقيدة مفادها الدبلوماسية الأمنية ، حيث تشكل الأوضاع السياسية و التدهور الأمني الذي يعيشه الساحل الإفريقي و بلدان الجوار المغاربي ، بيئة خارجية و مدخلات للنظام الجزائري و اعتمادا على منظار الدور، تحول الجزائر للعب على عدة جبهات في سياستها الخارجية و هذا بالموازنة بين أمنها و حدودها و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة ، لما في ذلك من تبعات سياسية و دبلوماسية و حتى أمنية خطيرة ، و إذا علمنا أن السياسة الخارجية تتسم بالطابع الأزموي و الذي يعني أن وتيرة العامل السياسي الخارجي تزيد و ترتفع كلما شهدت الجزائر أزمات داخلية أو خارجية .

و اعتبارا من أن الإرهاب يهدد الأمن الداخلي و الخارجي للجزائر ، اتخذت الجزائر دور الحامي الإقليمي فدخلت في مهمة التصدي و مكافحة هذا النشاط الخارج عن القانون و ذلك بالدخول في مشروع مكافحة الإرهاب بالتعاون مع قوى دولية أخرى ، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها لاسيما فرنسا ، التي لجأت إلى الخيار العسكري في إفريقيا للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية المتمثلة في الموارد الطبيعية على رأسها النفط و اليورانيوم ، فهي تلعب بدورها هذا الحامي الإقليمي بمكافحة الإرهاب في منطقة شمال إفريقيا و المنطقة المتاخمة لدول الساحل .[1]

[1]– مسعود غزال ، المرجع السابق ، ص 88 ، ص89 ص 94 .

و عليه كلف الاتحاد الإفريقي الجزائر بمهمة منسق الوقاية من الإرهاب و مكافحته في إفريقيا بموجب هذا التفويض ، قدمت الجزائر مذكرة تقترح فيها إجراءات لحماية إفريقيا و شعوبها من تهديد الإرهاب[1] .

لعبت الجزائر دوار أيضا في عملية صنع السلام في المنطقة بعد تنامي الجريمة المنظمة و تهريب المخدرات و انتشار الأسلحة و تزايد نسبة خطر عمليات الإرهاب الدولي، إلى جانب الأدوار المذكورة أعلاه ، تلعب دور الزعيم الإقليمي في سياستها الخارجية و يعني به ذلك الدور الذي تؤديه الدولة من خلال تلك الموارد و القدرات التي تمتلكها ، فتمكنها من السيطرة على الإقليم ، و هذا الدور نتيجة حقبة ماضية دامت أيام الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي و ما بعد الاستقلال ، تلك الفترة التي كنت الجزائر ناشطة في المجال الخارجي و تعتبر قبلة للثوار لمختلف الدول الإفريقية، بالإضافة إلى وجود مؤشرات عديدة على زعامة الجزائر للإقليم و يتحدد ذلك من خلال ترأسها للأحلاف و المنظمات الإقليمية و رعاية المحادثات و حوارات الوساطة و المشاركة في المؤتمرات و تقلد الجزائر لمناصب عليا في المنظمات الدولية، و هو ما يتجلى بوضوح في الدور التي لعبته الجزائر في القضية المالية و رعايتها لجولات الحوار على أراضيها بين الحكومة و الحكومات المتمردة كذا

[1]– موقع الكتروني : بتاريخ:21/05/2023 الساعة 14:00
https//www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/multilateral-rolations/algeria-african-union

ارتقاء وزير الخارجية رمطانلعمامرة إلى المنصب الدبلوماسي الأول و الملقب بسيد إفريقيا بعدما كان مفوض دائرة السلم و الأمن في الاتحاد الإفريقي لسنوات 2003- 2008 [1].

المبحث الثالث: تحديات منطقة الساحل الإفريقي و تأثيرها على السياسة الخارجية الجزائرية.

منطقة الساحل الإفريقي عرضة لتحديات أمنية و سياسية واقتصادية متنوعة ومتعددة ومن أبرزها: الحركات الانفصالية ، التمرد ، النزاعات الاثنية القبلية ، تدخل الدول الأجنبية ، الأمراض و الأوبئة و الجوع و الفقر ، كذا المخدرات، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية ، فقد عرفت أغلب دول الساحل صراعات مسلحة تطورت لتصبح حروبا أهلية في بعض البلدان، وهي صراعات غذتها العوامل العرقية والقبلية كما ساعدت على تجذر المخدرات، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية.

ولا شك أن أي دولة منفردة لا يمكنها مواجهة هذه التحديات لذلك لابد من تظافر جهود دول الإقليم مجتمعة على مستوى التنسيق البيني أو على مستوى الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية فضلا عن ضرورة الإصلاح السياسي، وإلا فإنها تنذر بإنفجار هذه القنابل الموقوتة، ومن أبرز الحلول التي ينبغي التفكير فيها الحد من بطالة ملايين الشباب الإفريقي الذي لم يعد أمامه سوى ركوب قوارب الموت والتوجه نحو أوروبا في هجرة غير شرعية تودي في غالب

[1]- مسعود غزال ، المرجع السابق ، ص 97 ، ص 98 .

الأحيان بحياة الكثير من هؤلاء المهاجرين[1]، و عليه سنتطرق إلى هذه التحديات و الأزمات كالتالي:

التحدي السياسي:

من الناحية السياسية فالدول التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري ، فشلت في تحقيق سلطتها ، و هذا الفشل جاء نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل أهمها:

1- نظام القبائل و العشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسية المحلية و كذلك التقسيم الاستعماري الذي لم يحترم الحدود الانتروبولجية ، للمجتمعات المحلية فجعل المجموعات العرقية منفصلة و مفككة مما زاد في توتر دائم في الإقليم[2].

2- الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا وقبليا وعرقيا، مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيف و حركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما أنتج العديد من الأزمات .

3 – ضعف العدالة التوزيعية اجتماعيا ، اقتصاديا و سياسيا ، مما نتج عنه حالات متأزمة من الإحباط السياسي ، التي خلقت حركات التمرد .

4- تأثر منطقة الساحل بالكوارث البيئية و الإنسانية الناتجة عن كثرة النزاعات والحروب الداخلية أو البينية في منطقة الصحراء الكبرى مثل نزاع أنغولا و جنوب السودان .

---

[1]- موقع الكتروني : بتاريخ: 2023/05/21 الساعة: 16:51
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html.

[2]- راجعي ابراهيم، االمرجع السابق ، ص 45 ص 46 .

5 – غياب أو ضعف فلسفة المواطنة في دول الساحل الإفريقي ، بسبب تعسف الحكومات في إدماج أو تمثيل العديد من الجماعات في النظام الاجتماعي و السياسي.[1]

التحدي الاقتصادي :

تعيش إفريقيا تحدي اقتصادي بجميع المقاييس ، حيث أضحى الساحل الإفريقي محل أطماع ومحاولات استقطاب القوى الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا بالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية باعتبارها حلقة وصل و منطقة عبور بين شمال القارة السمراء .

و من بين التحديات و التهديدات الاقتصادية هو تبعية عدد من الدول لإنتاجات محدودة ، فالجزائر و ليبيا تعتمدان فقط على النفط في تونس و المغرب على السياحة و هذا ما اثر على البنى الاقتصادية لهذه الدول .

من بين التهديدات الاقتصادية الكبرى هو انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أغلبية الدول المغاربية مع استثناءات نسبية بالنسبة للجزائر لعدم ارتباط اقتصادها المباشر بالاقتصاد العالمي[2] .

التحدي الأمني :

عرفت معظم دول الإقليم صراعات مسلحة ، أفضت في الغالب إلى حروب أهلية ذات طابع عرقي، أطولها أمدًا حرب الشمال والجنوب في تشاد ، التي زادت على ربع قرن، ومازالت

[1]– علايلي حكيمة،البعدالامني في السياسة الخارجية – نموذج الجزائر – ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في ع س ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة الدراسية 2011/2010 ص 118، ص 119 .

[2] سالم صابر ، ص 205 .

تداعياتها قائمة تنذر بانفجار قنابل موقوتة عند تضافر عوامل الاحتقان والانفلات الأمني التي تكثر في دول الإقليم, أما أشرس تلك الحروب فهي الحرب في شمال مالي،[1] ترجع نشأة الحركات الانفصالية في شمال مالي إلى عام 1964 حين تأسست عدد من الحركات الثورية المعادية للحكومة احتجاجا على معاناة شعوب المنطقة من تردي الأوضاع المعيشية المزرية و سوء العدالة الاجتماعية , حيث لم ترتبط هذه الحركات بجماعة أثنية محددة بل ضمت كل من الطوارق و العرب و من أهم الحركات التي ظهرت في تلك الفترة هم :

- حركة الطوارق للمقاومة .
- الحركة الشعبية للازواد .
- الجبهة الإسلامية العربية للازواد .

حيث قامت الحركات السالف ذكرها بحركات احتجاجية و تمرد ضد الحكومة المالية و هذا بتبني فكرة تحرير الازواد و فصلها عن مالي إلا أن نتيجة التمرد كانت بدون جدوى و استمر الوضع على حاله إلى غاية 29 يونيو 1990 أين اندلع تمرد عن طريق قيام بعض الحركات الطوارقية بهجوم على مركز للشرطة في ميناكا شرق البلاد و كان رد الحكومة في قمع قوات الجيش لهذه الحركات و استمر هذا الوضع إلى غاية 1995 حيث انتهت الاشتباكات بين الحكومة المالية متمثلة في قوات الجيش المالي النظامي مع الحركات الانفصالية بخسائر بشرية قدت بأكثر من ألف قتيل , كما قامت الحكومة المالية بالاحتفال

[1] –موقع الكتروني : بتاريخ: 2023/05/21 الساعة: 16:51
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html.

بعودة السلام من جديد في محافظة تومبكتو و هذا في مراسيم رمزية شعارها " ـ شعلة السلام ـ و كان هذا الحدث بتاريخ 27 مارس 1996 , كما أن الفترة التي شهدت التمرد و الاشتباكات من 1990 إلى غاية 1995 كان فيها عدة اتفاقيات بين الحكومة و الحركات حيث تم عقد اتفاق بينهم في 1991 بمدينة تمنراست كما تم توقيع الميثاق الوطني سنة 1994 بين الحكومة و جبهة الازواد

بتاريخ 23 مايو 2006 تجددت الاشتباكات من جديد بين الحركات و الحكومة حيث وقع هجوم على القواعد العسكرية المالية في الشمال من طرف المتمردين الطوارق السابقين الذين كانوا قد انظموا إلى صفوف الجيش كما انتهجوا أعمال الخطف إلى غاية 17 فبراير 2009 أين تم إلقاء السلاح من طرف بعض الحركات الانفصالية بإقليم كيدال و هذا على اثر عملية أمنية للجيش في الشمال و الشرق , و في نفس السنة تم عقد لقاء مصالحة في تمبكتو شارك فيه مختلف الحركات وقد كان الأول من نوعه كما سلمت حركة التحالف من اجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية تحت رعاية كل من الحكومة الليبية و الدولة الجزائرية [1].

في سنة 2010 تم تأسيس الحركة الوطنية للازواد و هي اسم غير رسمي لمنطقة صحراوية و التي تبنت الفكرة الانفصالية من خلال مبدئها المتمثل في تأسيس دولة مستقلة ذات هوية طوارقية .

[1]– مادي ابراهيم كانتي , المرجع السابق , ص ص 112, 111 .

بشهر أكتوبر 2011 حدث تمرد داخل الجيش المالي حيث انظم ضباط من الجيش المالي تحت لواء الحركات الانفصالية و الذين استقروا بالشمال المالي برفقة المحاربين الطوارق الدين شاركوا في حرب ليبيا إلى جانب معمر القذافي [1].

مع بداية 2012 انطلقت ثورة الكفاح المسلح من طرف الحركة الوطنية لتحرير الازواد و هذا بشن هجمات في الشمال و في 30 ماس و بداية شهر أفريل تم السيطرة على محافظة كيدال و غاو و مقر قيادة أركان الجيش و ثم محافظة تمبكتو مسيطرين بذلك على النصف الشمالي للبلاد مستفيدين من الانقلاب العسكري الذي أطاح بنظام امادو توماني توري في 22 مارس 2012 .

حيث بدء التمرد المسلح ضد القوات في مالي في 17 كانون الثاني / يناير 2012 و بعد ستة أشهر بالضبط من عودة الطوارق إلى ديارهم من ليبيا و كان التمرد بقيادة الحركة الوطنية لتحرير ازواد و هي فرع من الحركة الوطنية لتحرير ازواد و التي تأسست في تشرين الأول / أكتوبر 2011 و تتكون من فسيفساء من الجماعات المسلحة التي ترتبط فيما بينها بولاءات و تحالفات فضفاضة و مشروطة [2], و فوجئ الجنوب بالسرعة و الحسم اللذين جرت بهما الحملة العسكرية , الأمر الذي تسبب في استياء و غضب الشعب من تعاطي توري مع الحرب فضلا عن حدوث تمرد داخل التسلسل الهرمي للجيش , إذ أطاح المجلس

[1]– مادي ابراهيم كانتي , المرجع السابق , ص 112,

[2]-انوار بو خرص , المرجع السابق , ص 06 .

العسكري بقيادة الكابتن هيا امادو سانوجو رئيس في 22 مارس 2012 مستفيدا من المزاج الكئيب في العاصمة[1] .

ساعد انهيار نظام معمر القذافي ، الذي كان يحتضن الحركات الانفصالية المالية على أراضيه في عودة الأخيرة مدججة بالسلاح، التي فرض سياسة الأمر الواقع على الحكومة المركزية بباماكو.

وعلى الرغم من النجاح النسبي لعملية سرفال ، فإنها أفضت في المجمل إلى نتائج عكسية ، حيث أدَّت إلى المزيد من التنسيق بين التنظيمات الجهادية، ولا سيما بين القاعدة وداعش، أدَّت إلى سيطرة شبه مطلقة على طرق ومعابر التهريب في الإقليم, كما أن المنطقة باتت تحجب ترسانة أسلحة خارج سيطرة جيوش المنطقة.

إضافة إلى الصراع الدائر في مالي، الذي لم يحسم حتى اللحظة، على الرغم من وجود قوات فرنسية وأميركية على الأرض ، فإن معظم دول الإقليم تتقلب فوق صفيح ساخن جراء قنابل موقوتة قد تنفجر في أي لحظة لتجر البلد إلى أتون حرب أهلية وعرقية، تفاقم من معاناة سكان الإقليم ، الذي تحاصره الأزمات من كل حدب وصوب[2]:

فتشاد ، التي يتوقع أن يُقْدِم رئيسها على تعديل للمرة الثانية في دستور البلاد، ليتمكن من الترشح إلى ولاية رئاسية خامسة, يرى المراقبون أن خطوة كهذه كفيلة باندلاع حرب أهلية تطيح بالسلام الأهلي ، الذي دام لأقل من عقدين من الزمن في بلد تعايش مع الحروب

[1]-انوار بو خرص , المرجع السابق , ص 06 .
[2]--موقع الكتروني : بتاريخ: 2023/05/21 الساعة: 16:51 .
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html

والانقلابات منذ ستة عقود، دفع ببعض المراقبين إلى أبعد من ذلك بقولهم: إن أحداث تشاد المتوقعة في 2016 قد تكون البداية الفعلية لربيع إفريقي يطيح بالزعامات الإفريقية المعمرة.

شهدت جمهورية إفريقيا الوسطى منذ سنوات قليلة حربًا أهلية بدأت عرقية لتتحول لاحقًا إلى حرب دينية بين المسلمين والمسيحيين.

النيجر– البلد الأفقر في العالم– شهدت تركيزًا في هجمات "بوكوحرام" ، التي تعتبره الحلقة الأضعف لترهب دول الجوار.

الكامرون هي الأخرىتشهد قلاقل من نوع مغاير، لكنها لا تقل خطورة عن دول الجوار.

ثورة الشارع البوركينابي التي رمت ببليزكومباري خارج السلطة في سابقة إفريقية ما زالت تعاني من عدم استقرار، جرَّاء التكالب على السلطة والنفوذ بين المؤسسة العسكرية وجنرالاتها وأباطرة المال، وبين النخبة الوطنية المدنية ، التي لاترى للعسكر دورًا في العملية السياسية .[1]

أما المارد الإفريقي المريض والشقيقة الكبرى –نيجيريا– التي تعرف أعلى معدل الفساد في العالم، فهي تحاول أن تتلمس طريق الخلاص بعد انتخاب المعارض محمد بخاري رئيسًا للدولة مطلع إبريل/نيسان 2015، الذي وعد بإصلاحات جذرية تقتلع الفساد وتؤسس للدولة المدنية دولة المساواة والرفاه, إلا أن حجم الفساد و تغول القطط وسيطرتها على مفاصل الدولة العميقة، تجعل من مهمة بخاري عسيرة إن لم نقل شبه مستحيلة! تقييم حكم بخاري

وتولي بولا أحمد تينوبو الحكم في ماي 2023

[1]--موقع الكتروني : بتاريخ: 2023/05/21 الساعة: 16:51 .
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html

موريتانيا الغارقة في مشاكلها الداخلية تعاني هي الأخرى من إشكاليات بنيوية، يستعصي فهمها على غير الموريتاني، (فعاصمة البلاد التي تعتبر العاصمة الوحيدة في العالم بلا شبكة صرف صحي أو مجارٍ ، التي حتمًا قلت كلفتها عن المطار الدولي المزمع إقامته، أو غيرها من مشاريع البنية التحتية), تعيش أزمات وجودية قد تعصف في أية لحظة بالسلام الهش الظاهري ، الذي تتمتع به البلاد ، فالحوار مع المعارضة يراوح مكانه منذ سنوات لأسباب يجهلها معظم المراقبين ،والوحدة الوطنية تتآكل بسبب ارتفاع سقف مطالب الشرائح المهمشة من جهة، وتعنت السلطات من جهة أخرى[1].

وما يميز الساحل الإفريقي في الوقت الراهن هو تنامي التطرف و الإرهاب و تجارة الأسلحة و تهريبها في إطار الجريمة المنظمة ، بالإضافة إلى الهجرة غير الشرعية والأزمات الداخلية و التدخل الأجنبي التي سنتطرق إليها من خلال ما يلي :

- التطرف و الإرهاب : حيث أصبحت منطقة الساحل مجالا خصبا لنمو و تطور الإرهاب خاصة مع ظهور مجموعة من المؤشرات الخاصة مع تنامي التطرف الديني منها الهجوم على ثكنات عسكرية في موريتانيا و قتل رعايا أجانب أو اختطافهم مع وصول الجماعة السلفية إلى تشاد مما يعني تحول المنطقة إلى أفغانستان جديدة .

[1]–موقع الكتروني : بتاريخ: 2023/05/21 الساعة: 16:51
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html.

- تجارة الأسلحة و تهريبها : و حسب بعض التقديرات السنوية لتجارة الأسلحة الصغيرة و الخفيفة ما بين 08 الى 10 ملايير دولارات تجري عمليات المتاجرة بالأسلحة عبر قنوات السوق السوداء في إفريقيا خاصة دول الساحل [1].

خلاصة:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و من هنا اعتمدت الجزائر على الأمن كمحدد أساسي في صناعة سياستها الخارجية في مقابل عدم المساس بالثوابت التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية كعدم التدخل في الشؤون الداخلية و حل النزاعات بطرق سلمية و هذا ما اعتمدته الجزائر اتجاه دول الجوار و خاصة منطقة الساحل الإفريقي بحيث أثرت التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي و التنافس الدولي على المنطقة و تأثيرات الربيع العربي في صياغة سياسة خارجية جزائرية وفق هذه التهديدات التي تتسم بطرح السلمي لحل المشاكل و مبادرة المفاوضات و التنمية و هذا كله يصب في مصلحة الحفاظ على المصالح الحيوية للجزائر في عمقها الإفريقي .

[1]– راجعي ابراهيم، المرجع السابق ،ص 50، ص51 .

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الساحل الإفريقي.

المبحث الأول : السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولة مالي .

سنحاول في هذا الفصل التركيز على سياسة الخارجية الجزائر تجاه منطقة الساحل الافريقي بالتركيز على دولة مالي كون حدودها مرتبطة بشكل مباشر مع هذه الاخيرة و تعتبر بوابة لجل التهديدات والمخاطر .

أولا : طبيعـة النظام السياسي لدولـة مالـي .

نظـام الحكم فيها جمهوري ديمقراطي تعددي, و البرلمان مجلس واحد يتكون من 192 مقعدا منها 13 مقعد مخصصا للماليين الموجودين خارج مالي, السلطة التنفيذية بيد الرئيس و حكومته و السلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد .[1]

. الأحـزاب السياسيـة :

01 . التحالف من اجل الديمقراطية في مالـي (يسار الوسط) .

02 . حزب اللجنة الوطنية للمبادرة الديمقراطيـة (يسار وسط) .

03 . حزب المجتمع المدني و الديمقراطي و التقدم (يسار وسط) .

[1]- مجلة قراءات سياسية , المرجع السابق , ص 108 .

04 . حزب الاتحاد الديمقراطي للشعب المالـي (اشتراكي قومي)

05 . حزب التجمع من اجل الديمقراطية و التقدم (يسار الوسط) .

. الرؤســـاء : شهدت البلاد انتقال زمام الحكم بين ستة رؤساء منذ الاستقلال و هم :

. موبيداكايتا: ما بين 1960 و 1968 , في عام 1968 قام الجيش بانقلاب عسكري بقيادة الملازم موسى تراوري عندما تدهورت الأحوال الاقتصادية و أزاح كايتا من السلطـة [1].

. موسى تراوري : من 1968 إلى 1991 م في عام 1974 م صدر دستور جديي جعل مال دولة الحزب الواحد , يسيطر عليها الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي القومي بزعامة تراوري و في 1979 م قامت مظاهرة طلابية تم سحقها و قتل 12 طالبا في عام 1991 م أطيح به بانقلاب .

. امادواتوماني توري : رئيس الهيئة الانتقالية لإنقاذ الشعب .

. ألفا عمر كونـاري : انتخب سنة 1992 م و أعيد انتخابه لفترة ثانية سنة 1997 و لدى إعادة انتخابه عام 1997 م سار في نهج الإصلاح السياسي و الاقتصادي و محاربة الفساد .

[1]– محمد عتريس , معجم بلدان العالم . اخر التطورات السياسية . لحدث البيانات الاحصائية جغرافي .اقتصادي . تاريخي .سياسي . الدار الثقافية للنشر , ص 197

. اماوتوماني توري: انتخب سنة 2002م و أعيد انتخابه سنة 2007 بنسبة 70 بالمئة في حين نال منافسه ابراهيم بوبكر كايتا رئيس البرلمان 19 بالمئة , أطاح انقلاب في 22 مارس 2012 بحكم الرئيس امادو توماني توري بعد اتهامه بالفشل في صد الهجوم المتمردين التوارق الذي بدا في يناير في شمال مالي .

. ديونكونداتاوري: تولى رئاسة مالي بشكل مؤقت في 12 افريل 2012 لحين تنظيم انتخابات رئاسية جديدة . [1]

اسيمي غويتا

ثانيا: الخلفية التاريخية للحركات الانفصالية في مالي و النزاع القائم

ترجع نشأة الحركات الانفصالية في شمال مالي إلى عام 1964 حين تأسست عدد من الحركات الثورية المعادية للحكومة احتجاجا على معاناة شعوب المنطقة من تردي الأوضاع المعيشية المزرية و سوء العدالة الاجتماعية , حيث لم ترتبط هذه الحركات بجماعة إثنية محددة بل ضمت كل من الطوارق و العرب و من أهم الحركات التي ظهرت في تلك الفترة هم :

. حركة الطوارق للمقاومة .

. الحركة الشعبية للازواد .

[1]- مجلة قراءات سياسية , المرجع نفسه , ص 108 .

. الجبهة الإسلامية العربية للازواد .

حيث قامت الحركات السالف ذكرها بحركات احتجاجية و تمرد ضد الحكومة المالية و هذا بتبني فكرة تحرير الازواد و فصلها عن مالي إلا أن نتيجة التمرد باءت بدون جدوى و استمر الوضع على حاله إلى غاية 29 يونيو 1990 أين اندلع تمرد عن طريق قيام بعض الحركات الطوارقية بهجوم على مركز للشرطة في ميناكا شرق البلاد و كان رد الحكومة في قمع قوات الجيش لهذه الحركات و استمر هذا الوضع إلى غاية 1995 حيث انتهت الاشتباكات بين الحكومة المالية متمثلة في قوات الجيش المالي النظامي مع الحركات الانفصالية بخسائر بشرية قدت بأكثر من ألف قتيل , كما قامت الحكومة المالية بالاحتفال بعودة السلام من جديد في محافظة تومبكتو و هذا في مراسيم رمزية شعارها " ـ شعلة السلام ـ و كان هذا الحدث بتاريخ[1] 27 مارس 1996 , كما أن الفترة التي شهدت التمرد و الاشتباكات من 1990 إلى غاية 1995 كان فيها عدة اتفاقيات بين الحكومة و الحركات حيث تم عقد اتفاق بينهم بتاريخ 1991 بمدينة تمنراست كما تم توقيع الميثاق الوطني سنة 1994 بين الحكومة و جبهة الازواد

بتاريخ 23 مايو 2006 تجددت الاشتباكات من جديد بين الحركات و الحكومة حيث وقع هجوم على القواعد العسكرية المالية في الشمال من طرف المتمردين الطوارق السابقين الذين كانوا قد انظموا إلى صفوف الجيش كما انتهجوا أعمال الخطف إلى غاية 17

[1] –مادي ابراهيم كانتي , المرجع السابق , ص 111

فبراير 2009 أين تم إلقاء السلاح من طرف بعض الحركات الانفصالية بإقليم كيدال و هذا على اثر عملية أمنية للجيش في الشمال و الشرق , و في نفس السنة تم عقد لقاء مصالحة في تمبكتو شارك فيه مختلف الحركات وقد كان الأول من نوعه كما سلمت حركة التحالف من اجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية تحت رعاية كل من الحكومة الليبية و الدولة الجزائرية .

في سنة 2010 تم تأسيس الحركة الوطنية للازواد و هي اسم غير رسمي لمنطقة صحراوية و التي تبنت الفكرة الانفصالية من خلال مبدئها المتمثل في تأسيس دولة مستقلة ذات هوية طوارقية .

بشهر أكتوبر 2011 حدث تمرد داخل الجيش المالي حيث انظم ضباط من الجيش المالي تحت لواء الحركات الانفصالية و الذين استقروا بالشمال المالي برفقة المحاربين التوارق الدين شاركوا في حرب ليبيا إلى جانب معمر القذافي .[1]

مع بداية 2012 انطلقت ثورة الكفاح المسلح من طرف الحركة الوطنية لتحرير الازواد و هذا بشن هجمات في الشمال و في 30 ماس و بداية شهر افريل تم السيطرة على محافظة كيدال و غاو و مقر قيادة أركان الجيش و ثم محافظة تمبكتو

[1]- مادي ابراهيم كانتي , المرجع السابق , ص ص 112, 111

مسيطرين بذلك على النصف الشمالي للبلاد مستفدين من الانقلاب العسكري الذي أطاح بنظام امادو توماني توري في 22 مارس 2012 [1].

حيث بدء التمرد المسلح ضد القوات في مالي في 17 كانون الثاني / يناير 2012 و بعد ستة أشهر بالضبط من عودة الطوارق إلى ديارهم من ليبيا و كان التمرد بقيادة الحركة الوطنية لتحرير ازواد و هي فرع من الحركة الوطنية لتحرير ازواد و التي تأسست في تشرين الأول / أكتوبر 2011 و تتكون من فسيفساء من الجماعات المسلحة التي ترتبط فيما بينها بولاءات و تحالفات فضفاضة و مشروطة , و فوجئ الجنوب بالسرعة و الحسم اللذين جرت بهما الحملة العسكرية , الأمر الذي تسبب في استياء و غضب الشعب من تعاطي توري مع الحرب فضلا عن حدوث تمر داخل التسلسل الهرمي للجيش , إذ أطاح المجلس العسكري بقيادة الكابتن هيا امادو سانوجو رئيس في 22 مارس 2012 مستفيدا من المزاج الكئيب في العاصمة .[2]

ثالثا : دراسة لازمة المالية(الحركات الانفصالية في شمال مالي)

إن النزاع القائم بين الحكومة المالية و الحركات الانفصالية التي تتبنى فكرة انفصال منطقة الازواد عن دولة مالي هو نزاع اثني بالدرجة الأولى كونه يقوم أساسا على

[1]– مادي ابراهيم كانتي , المرجع نفسه , ص 112 .

[2]-انوار بو خرص , المرجع السابق , ص 06 .

العرق و الدم المتمثل في التوارق و الصنغاي الذين يمثلون أغلبية سكان المنطقة كما هو مذكور في الفصل الأول ، صراع هو صراع اثني بالدرجة الأولى .

1-أسباب النـزاع بشمال المالي .

إن أسباب النزاع في مالي و الظروف التي دفعت بأبناء منطقة الازواد في تبني الفكر الانفصالي راجع إلى مجموعة من العوامل التي تتباين و تختلف من مرحلة لمرحلة , انطلاق من المرحلة الأولي التي تأتي بعد الاستقلال مباشرة 1964 حيث كانت تقتصر مطالبهم على تحسين ظروف العيش و تحقيق التنمية في المنطقة , مرور بفترة التسعينات من القرن الماضي (1990 . 1996) أين تطورت الأوضاع إلى الأسوأ من خلال تدهور حالة النظام و القانون , المشكلات الأمنية و الانقلابات العسكرية , التهميش المفروض على المنطقة من طرف الحكومة , انتهاكات حقوق الإنسان [1]، أين برزت الحركات انفصالية بقوة بمطالب انفصالية , ثم بداية القرن العشرين 2006 تجددت الصراعات لنفس المطالب و لنفس الأهداف وصولا إلى المرحلة الحالية 2013 التي تعتبر من اخطر المراحل التي شهدتها المنطقة حيث تعددت الحركات و تغيرت الظروف الدولية و البيئة السياسية مم أدى إلى تغيير في الأهداف برفع سقف مطالبهم عاليا و طرح مسالة تقرير المصير و الاستقلال علنا لأول مرة من طرف هذه الحركات .

[1]- مادي ابراهيم كانتي , المرجع نفسه , ص 109 .

فتاريخيا ترجع نشأة حركات التمرد في شمال مالي إلى عام 1964 حين تأسست عدد من الحركات الثورية المعادية للحكومة احتجاجا على معاناة شعوب المنطقة من تردي أوضاعه فكانت مطالب المتمردين الطوارق تقتصر على تحسين الظروف العيش و تشجيع التنمية في الشمال المالي و هو ما كانت الحكومات المالية تجادل فيه بدعوى محدودية الموارد الاقتصادية للبلد كله هذا عدا مسالة الهوية و التمثيل في الحكومات و الإدارات الحكومية و هو ما بذلت فيه الحكومة المالية جهودا معتبرة [1] , حيث اقتصرت مساعدات الحكومة المركزية للمحافظات على نسبة لم تتجاوز 30 بالمئة من احتياجات كل محافظة , ظهر التفاوت الكبير بين المحافظات من حيث قدرت كل منها على الاعتماد على نفسها في تغطية نفقات التنمية المحلية و لعبت الأراضي الزراعية المروية كمحافظتي سيغو و سيكاسو و وقوع محافظات أخرى بأكملها في النطاق الصحراوي و كانت المحافظات الصحراوية الأكثر فقرا هي موطن الطوارق حيث يعاني الطوارق في هذه الدول من العديد من المشكلات فمناطقهم بعيدة من التنمية و لا تحظى باهتمام الحكومات [2] .

بتاريخ 1991 استمر الوضع الاجتماعي و الاقتصادي على حاله ففي هذه الفترة عانت مالي من تدهور في حالة النظام و القانون و من المشكلات الأمنية سواء تلك التي مست كيان و سيادة الدولة مثل الانقلابات العسكرية او مشكلة المتمردين في الشمال الذين وقفوا ضد النظام في ذلك الحين نتيجة للتهميش الذي أدى إلى ظهور الحركات السياسية في

[1]- الحاج ولد إبراهيم , أزمة شمال مالي...انفجار الداخل و تداعيات الإقليم , ص 01 .

[2]- مادي ابراهيم كانتي , المرجع نفسه , ص 109 .

المناطق الشمالية التي تطالب بحقوق شعوب هذه المنطقة , كذلك عانت مالي من المشكلات الناتجة عن انتهاكات حقوق الإنسان و التدهور المؤسسي و فشل سياسيات الاندماج الوطني و تنامي الصراع على السلطة بين النخب المتنافسة و غيرها من المشكلات الاجتماعية التي غالبا ما يترتب عنها شيوع حالة من الفوضى و عدم الاستقرار داخل البلاد , فبدلا من الوصول بالمجتمع المالي إلى حالة من الوحدة و التجانس دفعت به إلى حالة من الانقسام و التمايز الإثني و بدلا من تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية عملت على نشر الفساد و عدم المساواة في المجتمع [1] ، ما أدى إلى نشوب الصراع بين الطرفين لمدة أربعة سنوات كاملة وصفت بالحرب الأهلية من طرف بعض الباحثين .

و مع استمرار الوضع على حاله بمنطقة شمال مالي من خلال الحالة المعيشية المزرية و التدهور الاقتصادي و التهميش المسلط على سكان المنطقة تجددت الصراعات سنة 2006 والتي أخذت نفس الشكل من خلال المطالب التي لا تتعدى تحسين الأوضاع و الاهتمام بالمنطقة و رفع الغبن عن شعبهم .

إلا أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا وسط أجواء الربيع العربي جعلهم . و هم الممثلون في الحركة الوطنية لتحرير الازواد . يرفعون سقف مطالبهم عاليا و يطرحون مسالة تقرير المصير و الاستقلال علنا لأول مرة , حيث جاء في أول بيان تصدره الحركة أن الحركة قامت بالهجوم على القوات المالية كرد على الاستفزازات التي تقوم بها الحكومة

[1]- مادي ابراهيم كانتي , المرجع نفسه, ص 110 .

في باماكو المتمثلة في عسكرة إقليم ازواد و بناء الثكنات و إرسال المزيد من القوات العسكرية للإقليم بدل التركيز على مستحقات السلام التي بموجبها التزمت الحكومة المالية ببناء الطرق و المدارس و تحسين ظروف عيش سكان الإقليم , و لهذا تختلف مطالب الحركة عن سابقاتها في تسعينيات القرن الماضي التي تمكن النظام من إخمادها و كذا عن تلك أطلقها منتصف العام 2006 القائد العسكري الازوادي إبراهيم اغا باهانغا , لكونها استفادت من كل التجارب و لن تقبل الالتفاف مرة أخرى على مطالبها كما جاء في تصريحات لرئيس مكتبها السياسي محمود اغ غالي حيث أكد اغ غالي على أن المطالب الرئيس للحركة هو الانفصال عن دولة مالي لان سكان الإقليم يختلفون عرقيا و ثقافيا عن بقية سكان البلاد[1] 2013

2-أطـراف النـزاع بشمـال المـالي

. الأطراف الداخليــة:

أ . دولـة مالـي: و تتمثل في :

- الحكومات المالية انطلاقا من سنة 1963 بقيادة موديبو كيتا الشيوعي و هو أول رئيس لدولة مالي المستقلة تأتي بعدها جكومة موسى تراوري ثم أمادوا تومانى توري : رئيس الهيئة الانتقالية لإنقاذ الشعب , حكومة ألفا عمر كوناري الذي انتخب سنة 1992 و أعيد انتخابه لفترة ثانية سنة 1997 و لدى إعادة انتخابه عام 1997 م سار في نهج الإصلاح

[1]- الحاج ولد ابراهيم , المرجع السابق , ص 03 .

السياسي و الاقتصادي و محاربة الفساد أضف إلى ذلك حكومة امادو توماني توري الذي انتخب سنة 2002م و أعيد انتخابه سنة 2007 بنسبة 70 بالمئة في حين نال منافسه إبراهيم بوبكر كايتا رئيس البرلمان 19 بالمئة حيث أطاح انقلاب في 22 مارس 2012 بحكم الرئيس امادو توماني توري فخلفه ديونكونداتاوري الذي تولى رئاسة مالي بشكل مؤقت في 12 أفريل 2012 لحين تنظيم انتخابات رئاسية جديدة [1].

و قد بررت اللجنة العسكرية انقلابها بما سمته سوء تسيير الرئيس امادواتوماني توري لملف تمرد الوارق في شمال البلاد و ذلك من خلال بيان قصير بثته هيئة الاذاعة و التلفزيون المالية اتلي احتلها الانقلابيون غداة انقلاب في 22 مارس 2012 و الحقيقة ان انقلاب جاء في وقت تشهد فيه البلاد تمرد حقيقيا و أضيف الى حالة الإهمال التي تعيشها القوات المسلحة شعور بالمذلة التي لا تطاق أمام التقدم المستمر للمتمردين المسلحين بأحدث السلاح , كما زاد في تبرم الجيش بهذه السلبية هجوم وقع يوم 24 يناير / كالنون الثاني 2012 على حامية عسكرية في شمال مالي و قضي فيه على 70 جنديا أو أكثر باغتتهم الحركات الانفصالية .

الجيش المالي: حاليا يعتبر هو الركيزة الأساسية في حكومة مالي و الطرف المحوري في النزاع من خلال تصميم قائد مجموعة الانقلاب العسكري النقيب سانوغو و رجاله

[1]- مجلة قراءات افريقية , المرجع السابق , ص 108 .

مصممون على تحرير شمال مالي من الحركات المسلحة التي تتمركز فيه و يعتبرون الأمر قضية شرف لكن الانقلابين مطالبون أولا .[1]

ب . **الحركات الانفصالية في شمال مالي (أطراف النزاع): حيث تضم كل من :**

– الحركة الوطنية لتحرير الازواد: تعتبر واحدة من الحركات التي ظهرت في العقود الماضية مثل الحركة الشعبي لتحرير الازواد التي تأسست في عام 1988 و تسعى إلى تحرير ارض ازواد و الحفاظ على الهوية الطارقية و قد تشكلت الحركة في 2010 كأكبر تنظيم يمثل الطوارق في شمال مالي حيث عاد ألاف الطوارق مدججين بالأسلحة من ليبيا بعد سقوط معمر القذافي ليتمكنوا من إعلان دولة الحركة الوطنية لازواد و الحركة الطوارقية لشمال مالي و يصف الأمين العام للحركة أنها حركة ذات طابع علماني و قد دخلت حركة التوحيد و الجهاد مع هذه الحركة في اقتتال داخلي لتحرير ازواد و استطاعت السيطرة على غاو و طرد الأمين العام للحركة الوطنية لتحرير ازواد[2] ، و يضم هذا التكتل الجديد أسماء ليست من القيادات التاريخية للمتمردين الطوارق مثل بلال آغ شريف , الأمين العام للحركة و محمود آغ علي رئيس مكتبها السياسي و عبد الكريم آغمتافا رئيس مجلسها الثوري .

و ترتكز الحركة الوطنية لتحرير الازواد على المجندون الماليون و النيجريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي و كانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى وحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي و كانت أخر مجموعة

[1]– مادي ابراهيم كانتي , المرجع السابق , ص 113 .116

[2]- موقع الكتروني : ازمة شمال مالي / عمر عبد البذيع .

عادت من هؤلاء المجندون الماليين في الثالث من أكتوبر 2011 اضطرت السلطات الإقليمية في كايدال استقبالهم لدمجهم في الجيش المالي و ثانيا: المجندون السابقون في التحالف 23 مايو 2006 الذي كان يرأسه إبراهيم آغ باهانغا قبل موته الغامض في أغسطس الماضي في حادث سيارة عائد من ليبيا حسب الرواية . المالية و الجزائرية . سواء الذين انظموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقية السلام و ملحقاتها و الذين هبوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو لم يدخلوا الجيش النظامي المالي أصلا و تمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر 2006 و ينحدر غالبية زعماء و مجندي هذه الحركة من قبيلة ايفوغاس و هي قبيلة طارقية قليلة العدد و لكن نفوذها السياسي فقي شمال مالي واسع جدا و تعد هذه الحركة حسب المتبعين للشأن التوارقي اكبر تجمع مسلح أنشأه الطوارق على الإطلاق إذ يندمج فيه و لأول مرة جل العرب و الطوارق تحت لواء تنظيم واحد يمثل الأقاليم الثلاثة المسماة بأزواد و التي تضم كل من تومباتكو و غاو و كيدال , تسعى الحركة إلى تحقيق استقال منطقة ازواد عن مالي حيث تطالب بالانفصال عن دولة مالي لان سكان الإقليم يختلفون عرقيا و ثقافيا عن بقية سكان البلاد [1].

– حركة أنصار الدين: تأسست الحركة على يد زعيم الطوارق إياد غالي , و تعرف الحركة نفسها بأنها حركة شعبية جهادية سلفية , و غالي هو دبلوماسي سابق عمل قنصلا عاما لجمهورية مالي بجدة بالمملكة العربية السعودية لكنه اعتنق الفكر السلفي الجهادي

[1]– الحاج ولد ابراهيم , المرجع السابق , ص 03 , 02 .

مؤخرا و مع سقوط القذافي عاد إلى ازواد و اتخذ من سلسلة جبال أغار مقرا له و بدا في تجميع الطوارق تحت مسمى . أنصار الدين . التي كان لها دور بارزا في السيطرة على إقليم الشمال , و شرعت الحركة على الفور في تنفيذ الحدود الشرعية ضد الذين يرتكبون مخالفات شرعية تستوجب إقامة الحد و عمل حملات قوية على محلات الخمور و الدعارة في تمبكتو و تدمير العديد من الأضرحة القديمة , و توجد خلافات بين مالي و دول الجوار حول تصنيف أنصار الدين فالجزائر مثلا تري أن الحركة تنظيم يمثل الطوارق شمال مالي و تعتبرها دول أخرى مثل مالي و نيجيريا حركة إرهابية تحالفت مع القاعدة .

و قد أعلن زعيم أنصار الدين إياد غالي استعداد الجماعة لتبرئة من العلاقة المنسوبة إليه بشان انتسابها لتنظيم القاعدة و هو ما يريح الموقف الجزائري و يعزز من قوته و بالمقابل يجعل من التصنيف الفرنسي الذي يضع كافة الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال مالي في كفة واحدة حيث رفض رئيس فرنسا فرنسوا هولاند التمييز بين الجماعات المسلحة الناشطة في شمال مالي و رماها جميعها بتهمة الإرهاب في موقف يبرر الرغبة الفرنسية الجامحة في الحل العسكري للأزمة ، و بخصوص هذه الحركة فقد قامت مؤخرا بزيارة لكل من الجزائر و بوركينا فاسو في مفاوضات من اجل الحل السلمي للازمة[1] ، و تسعى حركة أنصار الدين التبليغية حسب بعض المصادر في ازواد إلى " ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الازوادي و ذلك بتطبيق الشريعة و إقامة حكم إسلامي في

[1]– موقع الكتروني : ازمة شمال مالي / عمر عبد البديع .

ازواد و قد توحدت مع حركات طوارقية أخرى ليس لها أي توجه ديني لالتقاء مصالح الطرفين إضافة لكون عدوهما واحد و هو الحكومة المالية .[1]

لقد حقق اغ غالي تقدما كبرا فعندما بدأت الحملة العسكرية عبأ جماعة أنصار الدين و سعى للحصول على الدعم اللوجستيكي و الجنود من ابن عمه المزعوم عبد الكريم تارغوي أمير الوحدة المسلحة (كتيبة الأنصار) بعد فترة وجيزة كانت الغلبة في ارض المعركة من نصيب قواته حيث سيطر على بلدة كايدال بعد أسبوع واحد من الانقلاب في باماكوا و طرد تحرير ازواد من تومبكتو بحلول نيسان/ ابريل برز آغ غال صاحب الشخصية الكاريزمية بوصفه سيد الصحراء و ضم قادة و مقاتلي حركة تحرير ازواد إلى حركت.[2]

حركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا: هي إحدى الحركات الإسلامية المسلحة في شمال مالي و صاحبة نفوذ قوي هناك و هي منبثقة من تنظيم القاعدة و قد أسسها في أكتوبر، سلطان ولد بادي ، و أمير تنظيم القاعدة سابقا في منظمة الصحراء الموريتاني ، حماد ولد محمد بلخير ، الملقب بابو القعقاع و انضم لحركة عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في شمال مالي لتصبح الحركة بذلك واجهة للتيار السلفي الجهادي في المجموعات العربية بازواد , مثلما تشكل حركة أنصار الدين الواجهة السلفية الجهادية داخل المجموعات و القبائل الطوارقية و قد دخلت الحركة في اقتتال مع الحركة الوطنية لتحرير ازواد و استطاعت أن تسيطر على مدينة غاو عاصمة ازواد و طردت منها بلال اخ شريف

[1]- الحاج ولد ابراهيم , المرجع السابق , ص02 .

[2]- أنوار بو خرص , المرجع السابق , ص 10 .

أمين عام الحركة , و صارت الحركة بؤرة استقطاب الحركات الجهادية حيث أكد ولد يوسف احد قادة الحركة وصول إسلاميين أجانب و قال إنهم يريدون الحرب [1]، و كما اشرنا فحركة التوحيد و الجهاد في غرب إفريقيا هي فرع منشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي اثبت نشاطها فاعليته بإقليم غـاو حيث برزت الحركة لأول مرة على الساحة بعد عملية اختطاف مذهلة لثلاثة سياح أوربيين من مخيمات تندوف التي تخضع لحراسة مشددة في الجزائر في تشرين الأول / أكتوبر 2011 و إلى جانب تفضيلها مهاجمة الأهداف الجزائرية و تركيبتها الاجتماعية التي تختلف عن تركيبة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فمعظم أعضائها الأساسيين من قبيلة لمهر و يليهم الصحراويين و بشكل متزايد المجندون من سونغاي . [2]

ج – تنظيـم القـاعدة فـي بـلاد المغرب الإسلامـي:

يبقى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بزعامة أبو مصعب عب الودود الملقب باسم عبد المالك درودكال .عاملا رئيسيا في إثارة عدم الاستقرار في أنحاء المنطقة بسبب أمواله السائلة و اقتنائه أسلحة من ليبيا و قرته على العمل من دون عائق في شمال مالي و كذا عن طريق الدور الخفي الذي يلعبه في توفير الدعم اللوجستي لبعض القيادات التي تنشط الآن في هذا الصراع رغم حرص كل القيادات و المتحدثين باسم المتمردين الطوارق سواء في الداخل أو الخارج على نفي أي صلة تربطهم بالتنظيم و يحرص كل طرف على

[1]– موقع الكتروني : ازمة شمال مالي / عمر عبد البديع .

[2]– أنوار بو خرص , المرجع نفسه , ص 10 .

اتهام الطرف الأخر بالتعاون السري مع التنظيم الإرهابي للتسجيل نقاط عن الأطراف الإقليمية أو الدولية التي يشكل التحرك الحر للتنظيم في دول الساحل و الصحراء تهديدا لمصالحهما [1], و اعتمد التنظيم في إثبات وجوده أحيانا على جذوره العربية كي يكتسب حظوة لدى المجتمعات العربية و تعد منطقة " تومبكتو " هي المعقل و المكان الذي بنى فيه شبكته الأولى من التحالفات الاجتماعية و السياسية , كما استغل انعدام الثقة و المنافسة بين سونغاي و بيول من جهة العرب و الطوارق بيد أن العامل الأكثر أهمية في نجاح التنظيم كان اقتصاديا أكثر منه ثقافيا اذ تمكن من استغلال مكانة المال في مجتمع فقير[2] .

بدء هذا التنظيم نشاطه في منطقة الساحل الإفريقي منذ 2003 فهو يمثل اخطر التهديدات الإرهابية العابرة للحدود في هذا النطاق الجغرافي بعد أن تحول من جماعة إرهابية داخلية في الجزائر انضمت هذه الجماعات إلى الإرهاب الدولي و أصبح احد فروع تنظيم القاعدة العالمي في إفريقيا و أطلقت على نفسها في يناير 2007 تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي , قامت هذه الجماعة بسلسلة من العمليات الإرهابية التي تركزت على خطف الأجانب و ضرب بعض المواقع العسكرية في بعض ول الإقليم و كانت الدول الأكثر تضررا هي دولة الجزائر و مالي و النيجر و موريتانيا [3]

ب . دول الجـوار :

[1]- الحاج ولد ابراهيم , المرجع السابق , ص02 .

[2]- أنوار بو خرص , المرجع السابق , ص 09 .

[3]- اميرة محمد عبد الحليم , الأزمة في مالي ..أعباء افريقية أمنية جديدة , ص 08 .

. الجزائـر: . نجح السياسيون الجزائريون في لعب دور الوسيط بين الحكومة المالية الطوارق في الفترات التي كانت تشهد تصاعد الاحتجاجات الطوارق انطلاقا من عام 1991 و حتى عام 1995 و من سنة 2006 وحتى سنة 2009 وصولا إلى عام 2012 باندلاع الصراع من جديد بالمنطقة أين لعبت الدور الكبير خصوصا بعد أن نجحت جماعة التوحيد و الجهاد في اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في مدينة غاو في مالي [1], حيث اهتمت الجزائر و بشكل حصري بجميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الحكومة المالية و الحركات الانفصالية من خلال دعوة الحكومة الجانبين لوقف إطلاق النار و دعوتهما للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للازمة و هذا ما استجابة له حكومة باماكو سريعا و أرسلت بالفعل وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي سومايلو بوباي مايغا الذي حل بالجزائر العاصمة في 02 فبراير 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الازوادية و منهم ممثلون عن تحالف 23 مايو و الحركة الوطنية لتحرير ازواد و تأتي دعوة الجزائر السريعة للطرفين المتصارعين للجلوس على طاولة التفاوض تخوفا من أي انفصال قد يحدث في جارتها الجنوبية الذي سيؤثر بلا شك على وحدتها الترابية نتيجة للرابط الإثني لهذا يعقد المراقبون أمالا كبيرة على المبادرة التي تقدمت لها الدبلوماسية الجزائرية مبكرا لحل هذه الأزمة [2]، و تتحرك الجزائر تحت غطاء هيئة أركان مشتركة لمحاربة الإرهاب و من ضمنها مالي و موريتانيا و النيجر لكن هذه الهيئة لم تعمل مع الوضع بشكل فعال منذ تأسيسها ، و ظلت

[1]– اميرة محمد عبد الحليم , المرجع نفسه , ص 11 .
[2]- الحاج ولد ابراهيم , المرجع السابق , ص04 .

الجزائر هي الطرف و تتصرف بمفردها و هي ترفض التدخل الأجنبي في مالي و تمتنع بدورها من التدخل عسكريا ، و قد كان هذا تاريخيا الاتجاه الرئيسي في تعامله مع الوضع في شمال مالي خوفا من اتساع الحرب داخلها و ظلت تفضل الوساطة بين الازواد و حكومة مالي من اجل حل سياسي يدمج الازواد في دولة مالية[1] ، كما حرصت الجزائر على تقديم الجهود مبادرات و بذل الجهود تساندها فيها بعض الدول الجوار للمواجهة أنشطة الجماعات الإرهابية المسلحة العابرة للحدود في منطقة الساحل الإفريقي ، و أسفرت هذه المجهودات عن توقيع خطة تمنراست التي تشترك فيها كل من الجزائر و مالي و النيجر و موريتانيا في عام 2009 و التي أدت إلى إقامة مركز للعمليات العسكرية المشتركة في تمنراست في شمال مالي عام 2010 .

من جهة اقتصر موقف الجزائر في هذا النزاع القائم بين دولة مالي و الحركات الانفصالية على الدبلوماسية والاتفاقات و حماية الحدود و هذا رغم أنها من أهم دول الجوار عسكريا فقد امتنعت عن التدخل العسكري لكون لديها تحفظات على التدخل العسكري فالخبرة التاريخية لها في منازلة الجماعات المسلحة التي عانت منها جعلتها ترفض الحل العسكري و ترجح الحل التفاوضي كما أنها لا ترى أن كل الجماعات المسلحة في مالي إرهابية بل دخلت في تفاوض و حوار مع حركة أنصار الدين و كذلك ترغب الجزائر في إعادة الطوارق إلى اللعبة السياسية و عزل ما سواهم ممن تراهم جماعات إرهابية ليسهل محاصرة هذه الجماعات امنيا .

[1]- مادي ابراهيم كانتي , المرجع السابق , ص 118.

و على صعيد أخر أيدت الجزائر مشروع القرار الاممي رقم 2071 و وصفته بالايجابي و القرار يمنح فيها المنظمات الإقليمية و الإفريقية و الأمم المتحدة مهلة 45 يوما لتقديم مخطط للتدخل يرمي إلى استعادة شمال مالي داعيا مختلف الأطراف في مالي إلى الشروع في مسار التفاوض بهدف الوصول إلى حل سياسي دائم و دعوة جماعات التمرد المالية إلى قطع كل العلاقات لها بالمنظمات الإرهابية و من بينها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و الجماعات المرتبطة بها .

لكنها و في نفس الوقت حرصت على الدخول في هذه الخطة الدولية لاستتباب الأمن في المنطقة و إعادة الأمور إلى نصابها على عدة أمور :

أولا– عدم اعتبار حركة أنصار الدين منظمة إرهابية و الدعوة للتفاوض معها لسحب البساط عن الحركات الأخرى ذات التركيبة البشرية من خارج منطقة الازواد كالقاعدة و إعطاء الحرب معنى تحرير ضد حضور أجنبي .

ثانيا– تلازم العمل على ثلاثة محاور مكملة لبعضها البعض الشق الإنساني و السياسي و العسكري .

ثالثا– التأكد على وحدة مالي الترابية و العمل على بناء أسس الحوار المال الداخلي للاستجابة لمطالب الأطراف المعنية .

لكن مع كل هذا مازالت الجزائر تستبعد أي دعم مباشر للمهمة العسكرية و تتبع تحفظاتها من خوفها أن يمتد العنف إليها فتحدث الأزمة لاجئين و أزمة سياسية خصوص بين طوارق مالي النازحين الذي قد يتجهون شمالا و بين قبائل طوارق الجزائرية [1] .

مع انطلاق التمرد قمت الجزائر بسحب كل قواتها و أسلحتها التي كانت في شمال مالي في إطار التعاون المشترك بين الدولتين بمجرد هجوم الجيش المالي على الطوارق و ذلك بعد أحداث اغلوق الدامية التي يذبحوا فيها أفراد الجيش المالي من جميع الطوائف ذبحا و هناك من يبرر هذا التصرف كرد فعل على تهاون الحكومة المالية في التصرف مع الأزمة التمرد .[2] **موريتانيا:** في موريتانيا الجار الشمالي لإقليم ازواد المضطرب , نأت الحكومة الموريتانية على لسان وزير خارجيتها حمادي ولد حمادي بنفسها على الصراع المتفجر ي الشمال المالي واصفة الصاع بأنها شان داخلي مالي ، لا علاقة لدول الجوار به ، و جاء هذا التصريح في ختام اجتماع دوري لدول الساحل المعنية بمكافحة نشاط تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي في المنطقة و المعروفة بدول الميدان عق في نواكشط الثلاثاء 24 يناير/ كانون الثاني 2012 , لكن وزير الخارجية الموريتاني الذي شغل المأمورية طويلة في وزارة الدفاع , صرح تصريحا ثانيا في حديث له مع إذاعة فرنسا الدولية أربعة أيام بعد تصريحه الأول القائل (إن الطوارق لم يحاربوا دولة أجنبية و لديهم مطالب واضحة بشان الهوية) , قبل اخذ النظام الحالي الذي يقوده الجنرال محمد ولد عبد العزيز للسلطة كان

[1]– موقع الكتروني : ازمة شمال مالي / عمر عبد البديع .

[2]– مجلة قراءات افريقة , المرجع السابق , ص 37 .

تقليد الدبلوماسية الموريتانية و هو أن تنأى بنفسها ما أمكن عن التدخل سلبيا في الصراعات الإقليمية منها أو الإفريقية لكن مع قم الجنرال ولد عبد العزيز الذي تتهمه المعارضة الموريتانية باختزال كل صلاحيات أعضاء الحكومة في شخصه , تغير الوضع بشكل جذري ليقول الجنرال نفسه مبادرات تسوية في كل من ساحل العاج .

لكن تصريح وزير خارجيته , المقرب جدا من الدوائر العسكرية و الموريتانية جاء ليعزز الشكوك التي تطرحها و بقوة أطراف داخلية , سياسية و إعلامية بخصوص دعم لوجيستي و إعلامي قوي يقدمه الجنرال شخصيا للمتمردين الطوارق و خلاصة هذه الاتهامات ألتي تستفيض الصحف المالية في تقديم تفاصيلها تتمثل في مخطط قدمته المؤسسة العسكرية و الأمنية الموريتانية للمتمردين الطوارق من اجل إقامة كيان مستقل في منطقة ازواد و تعكف أطراف أمنية و عسكرية موريتانية بالتنسيق مع بعض الوجوه السياسية من الطوارق و العرب للتحقيق هذا الهدف حسب المصادر الإخبارية المالية , ومازالت حدود هذا المخطط و مراميه رهينة التسربات و التحقيقات الصحفية المالية و لم تعلق الحكومة باماكو رسميا على هذه التسربات .[1]

. النيجـر: تعتبر دولة النيجر ثالث أفقر دولة في العالم و لا تتحمل أكاف و تبعات الحرب التي تريد فرنسا فرضها عليها كما انها لا تتحمل المزيد من تدفق اللاجئين من مالي اذا نشبت حرب هناك [2] .

[1]- الحاج ولد ابراهيم , المرجع السابق , ص04 .

[2]- موقع الكتروني : ازمة شمال مالي / عمر عبد البديع .

. الأطراف الداخليــة:

. الايكـواس: يعتبر موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ايكواس) التي عبرت عن إدراكها أخيرا لتردي الأوضاع الأمنية في الشمال المال فقد قرر رؤساء دول الجماعة التي تضم خمس عشرة دولة بغرب إفريقيا في القمة الاستثنائية التي عقدوها في ابدجان يوم 27 ماس / آذار 2012 حول الأزمة في مالي بعد الانقلاب الذي أطاح باماوتوماني توريه و تعاظم تمرد الطوارق انه في حال عدم انصياع حركات التمرد فان المتمرد سيتخذ جميع الإجراءات اللازمة بما فيها استخدام القوة لوضع حد نهائي للتمرد و الحفاظ على وحدة مالي الترابية , وبعد أن عينت الجماعة وسيطا لإرساء قناة اتصال بين طرفي النزاع المسلح هو بوركينفاسو بليز كومباوريه أعربت عن تنديدها بتوظيف حركات التمرد المسلحة غير المقبولة للازمة الدستورية في مالي من خلال تكثيف هجماتها لأحكام سيطرتها على مزيد من مناطق الشمال و أكدت الايكواس في ختام قمتها تصميمها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لدعم جهود الحكومة المالية الأمنية إلى صيانة وحدة البلاد الترابية [1].

و قد توصلت الحكومة المالية و الايكواس بالفعل من مشروع خطة لنشر القوة الإفريقية في مالي و بقوات قوامها 3300 جندي لتقديمه إلى الأمم المتحدة على أن يكون المقر العا لهذه القوات في العاصمة باماكو و قد وضع القادة الأفارقة اللمسات الأخيرة لخطة تدخل

[1]– مادي ابراهيم كانتي, المرجع السابق ص 115 .

ايكواس في مالي في اجتماعهم في ابيدجان في منتصف شهر ديسمبر الجاري حيث أطلقوا على هذه العملية اسم (البعثة) الدولية لدعم مالي بقيادة افريقية .

إلا أن عملية التدخل في شمال مالي لاستعادة المدن التي سيطر عليها الطوارق و الجماعات المنشودة و أهمها مدينة تمبكتو التاريخية قد يحمل العديد من المخاطر فعلى الرغم من أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الايكواس) لديها خبرة واسعة في التدخل لتسوية الصراعات الداخلية في دول غرب إفريقيا حيث لعبت ادوار هامة في استعادة الاستقرار في عد من دول الإقليم التي شهدت حروب و صراعات داخلية خلال العقدين الأخيرين [1] ، و تعاني عملية الوساطة التي تقودها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من الركود و تنقسم المجموعة بشدة حيث يجادل البعض بوجوب استخدام القوة العسكرية و يدعو البعض إلى إتباع نهج أكثر تدريجا حيث تسعى المجموعة الاقتصادية حاليا إلى تنفيذ عملية انتشا عسكري على مراحل في مالي تستلزم المرحلة الأولى تامين عملية الانتقال السياسي تجديد مؤسسات مالي (العسكرية) لوضع الأسس اللازمة للقيام بالعمل العسكري في المرحلة الثانية يجري التدخل العسكري في الشال و لكن يبدوا من المحتمل أن تنجح تلك الإستراتيجية , و على كونها عضوين في المجموعة الاقتصادية فقد أعلنت السنغال و غانا بالفعل أنهما لن تشاركا في الانتشار العسكري في مالي و يتلهف أعضاء آخرون في الكتلة

[1]– اميرة محمد عبد الحليم , المرجع السابق , ص 09

و خاصة النيجر و بوكينفاسو للحرب في الشمال حتى و إن كانت الأوضاع السياسية في الجنوب لا تزال غير ملائمة لمثل هذا التصعيد .

الاتحاد الأوربي: التدخل الناجح غير مرجح أيضا من دون دعم الأطراف الدولية الرئيسية كما نجد دعم الاتحاد الأوربي للمبادرة المتمثلة في نشر القوات الأممية و قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الايكواس).[1]

الولايات المتحدة الأمريكية: تبحث الولايات المتحدة الأمريكية عن مقر للقاعدة العسكرية الأمريكية لحماية إفريقيا (افريكوم) و بينما عرضت بعض الدول الإفريقية استضافة القاعدة الأمريكية على أراضيها طالبت الولايات المتحدة بعض الدول الأخرى باستضافة القاعدة لكن المطالب الأمريكية قوبلت بالرفض وكانت مالي من ضمن هذه الدول الرافضة لاستضافة القاعدة الأمريكية و كان تفسير هذا الرفض بسبب اعتبار هذه القاعدة مركزا للأنشطة الإستخبارتية الأمريكية بهدف حماية و تعزيز المصالح الأمريكية في إفريقيا لا لحماية دول القارة من مشكلات الإرهاب و تردي الأوضاع الأمنية .

و تفتح هذه الواقعة الباب إمام إمكانية وجود دخل للولايات المتحدة بمشكلة انفصال الأقاليم الشمالية في مالي دفعا للطرف الممسك بالسلطة في باماكو لان يطلب التدخل العسكري الأمريكي و لتدخل القوات الأمريكية و تستقر تحت ظلة حماية شمال البلاد. [2]

[1]- أنوار بو خرص , المرجع السابق , ص ص , 20 , 21 .

[2]- مادي ابراهيم كانتي, المرجع السابق ص 113 .

و تصر الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز عملية الانتقال السياسي في باماكو أولا قبل التفكير في شن هجوم على القوات المسلحة في الشمال , لكن و بينما تستمر الأزمة يزداد قلق الولايات المتحدة الأمريكية بشان قدرة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على استخدام شمال مالي نقطة انطلاق لزعزعة استقرار جيرانها الساحليين و الديمقراطيات الجديدة الهشة في شمال إفريقيا .

و يجري في الوقت الحالي نقاش داخل الإدارة الأمريكية حول ا إذا كان يتعين نش طائرات مسلحة بون طيار في شمال مالي و تنفذ الو م ا بالفعل (سلسلة من المهمات الاستخباراتية السرية بما في ذلك استخدام الطائرات المدنية لتنفيذ طلعات المراقبة الجوية و مراقبة الاتصالات فوق الصحراء الكبرى و المنطقة القاحلة في الجنوب و المعروفة باسم منطقة الساحل) .

أما الآن فتحاول الولايات المتحدة الأمريكية العمل مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا للمضي قدما في خط قوية للحفظ السلام مع حكومة مالي الانتقالية الجديدة من شانها أن تعمل على تامين العاصمة والتقدم شمالا لكن ثمة مخاوف من إن المجموعة الاقتصادية مرهقة بالفعل بسبب الأزمة في غينيا بيساو لإعادة الحكم المدني[1].

فرنسا: لا يمكن استبعاد إمكانية تدخل الفرنسي في هذه الأزمة فالكثير من الدول الإفريقية التي خضعت للاستعمار الفرنسي أخذت تبتعد عن فرنسا شيئا فشيئا خاصة مع

[1]- أنوار بو خرص , المرجع السابق , ص ص , 21 , 22.

تعزيز نفوذ منظمة الاكواس بما أدى إلى تقليل اعتماد دول إفريقيا على فرنسا و هو ما خلق دفعا لدى القائمين على السياسة الفرنسية في إفريقيا لبحث عن مبرر لعودة الدور الفرنسي بقوة إلى المناطق التقليدية لممارسة نفوذها في إفريقيا [1] .

تتحمس فرنسا للحل العسكري بل تتزعم هذا الموقف دوليا لان شمال مالي كالنيجر منطقة غنية بالحديد و اليورانيوم الذي تعتمد عليه فرنسا بشكل مكثف لتسيير صناعتها النووية و كذلك تحتفظ فرنسا بثلاث قواعد عسكرية في دول غرب إفريقيا و لها مصالح تجارية شتى ، و خطف ستة رعاياها على يد تلك التنظيمات المسلحة في الشمال المالي و الخطة الفرنسية الدولية للتدخل تنطلق من ثلاث مراحل :

– المرحلة الأولى تهدف إلى تقوية دعائم الاستقرار في الجنوب مالي و حماية العاصمة باماكو من أي هجمات محتملة من الشمال .

– المرحلة الثانية: استكمال تشكي قوات التدخل الافريقية في شمال مالي لتكون جاهزة للعمليات العسكرية .

– المرحلة الثالثة : فتستهدف بدء التدخل العسكري الفعلي لاستعادة الشمال المالي .

رابعا : دراسة تحليلية للمفاوضات الخاصة بالأزمة المالية

دراســة أطراف التفـاوض .

[1]– مادي ابراهيم كانتي, المرجع السابق ص 113 .

01 . الحكومة المالية : سعت الحكومة المالية منذ انطلاق المفاوضات بينها و بين الحركات الانفصالية في مالي و عبر مختلف مراحلها انطلاقا من 1964 الى غاية يومنا هذا على بسط نفوذها على المنطقة و المحافظة على وحدة البلاد تعتمد على ول الجوار و كذا المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

02 . الحركات الانفصالية : تمثلها الحركة الوطنية لتحرير ازواد حيث تنحصر مطالبها في استقلال منطقة ازواد و الانفصال عن شمال مالي .

03 . دول الجوار: بخصوص دول الجوار عادة ما تلعب دو الوسيط في القضية و تعمل على رعاية المفاوضات و الاتفاقيات كما تساند الحكومة المالية من ناحية الوحدة و تدعوا إلى التنمية فش شمال مالي .

المواضيــع التفاوضيــة

بناءا على ما سبق ذكره في المبحث الأول من الفصل الثالث فان المفاوضات التي جرت بين الطرف المالي و الحركات الانفصالية تختلف من مرحلة لأخرى على حسب مقتضيات و متطلبات و ظروف كل مرحلة فمع بداية ظهور الحركات الانفصالية سنة 1964 كانت مطالب هذه الحركات هي تحسين ظروف المعيشة و تحقيق التنمية بمنطقة شمال مالي و كان رد الحكومة المالية أن ذاك تحت رئاسة موبيدا كايتا هو الضعف لاقتصادي للبلاد . الشيء المتفق عيه في هذه المرحلة أن الصراع لم يكن اثني بل كان من اجل التنمية و تحسين ظروف المعيشة .

في المرحلة الثانية الممتدة من 1990 الى 1996 بدأت بسقوط حكومة الرئيس موسى تراوري الذي اسقط عن طريق حركات طلابية و قيام حكومة ألفا عمر كوناري حيث شهدت هذه المرحلة مفاوضات بين الطرفين تحت رعاية الدولة الجزائرية منها عقد اتفاق بتاريخ 1991 بمدينة تمنراست كما تم توقيع الميثاق الوطني سنة 1994 بين الحكومة و جبهة الازواد و انتهى النزاع الواقع بتخلي بعض الحركات عن السلاح و الاندماج في الدولة المالية ما يميز هذه المرحلة و التي تعتبر من أسباب النزاع المسلح هو التدهور في حالة النظام و القانون , المشكلات الأمنية و الانقلابات العسكرية , التهميش المفروض على المنطقة من طرف الحكومة , انتهاكات حقوق الإنسان ، أين برزت مطالب الحركات الانفصالية بقوة .

تعتبر المرحلة الثالثة بـ 2006 إلى غاية 2009 خلال حكم الرئيس اماوتوماني توري أين تجددت النزاعات و نفس الشيء كانت هناك مجموعة من الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية و الليبية لوضع حد للنزاع عن طريق عقد لقاء مصالحة في تمبكتو شارك فيه مختلف الحركات وقد كان الأول من نوعه كما سلمت حركة التحالف من اجل التغيير أسلحتها ضمن تسوية تحت رعاية كل من الحكومة الليبية و الدولة الجزائرية .

انطلقت المرحلة التي نشهدها اليوم مع بداية 2012 بعد الانقلاب العسكري على حكومة الرئيس اماوتوماني توري حيث استغلت الحركات الانفصالية التي تمثلها الحركة الوطنية لتحرير ازواد الوضع و طالبت باستقلال الشمال و الانفصال على مالي حاولت

الدولة الجزائرية التسوية بين الطرفين إلا أن الوضع تطور إلى الأسوأ بتدخل الطرف الفرنسي عسكريا في المنطقة .

نتائــج المفاوضــات .

غالبا ما تنتهي المفاوضات القائمة بين الحكومة المالية و الحركات الانفصالية بتسوية الأوضاع لكنها سرعان ما تنشب من جديد بسبب نكث احد الطرفين لبنوده أو لتغير القادة من كلا الجانبين إلا أن الوضع الحالي الذي يسود منطقة مالي يعتبر من اخطر الأوضاع إذا ما قورن بالأوضاع التي سبق و أن شاهدتها المنطقة ، فالوضع في مالي ينبئ بتطور الأوضاع إلى الأسوأ خصوصا مع التدخل الفرنسي في المنطقة و تدويل القضية فهذا التدخل اعدم العمل الدبلوماسي و جميع السبل للتسوية .

ختاما فالدولة المالية تعاني من أزمة حقيقية خصوصا إذا ما تعلق الأمر بوحدتها الترابية و سلامة أراضيها , فهذه الأزمة في غاية الخطورة خضوضا إذا ما قيمنا الواقع الذي تشهده المنطقة تقيم حقيقي و منطقي حينها سنجذ أن حرب حقيقية تلوح في الأفق داخل دولة مالي , و بالتأكيد ستنجر عنها نتائج وخيمة سواء على جميع المستويات و المجالات الحيوية لهذا البلد كما سينجر عنه أيضا مشاكل لدول الجوار التي منها بلدنا الجزائر .

بطبيعة الحال ستعيش هذه الأزمة لمدة زمنية فمثل هذه القضايا تعتبر قضايا طويلة المدى فهي تحمل في طياتها مطالب فيئه من المجتمع المالي الذي يرى أن له الحق في

الاستقلال و الانفصال عن بلد لا تربطه به أي روابط مشتركة من ناحية العرق و الأصل و هو ما سيكبد كلا الطرفين خسائر لا يمكن توقعها بسهولة .

إن التدخل الفرنسي في أزمة مالي زاد من سوء الوضع ، فهذا التدخل الخارجي في المنطقة يعتبر استعمار حديث لمستعمرة قديمة فلا يخفى علينا أن الهدف من هذا التدخل هو رعاية مصالح فرنسا و الهيمنة على منطقة الساحل الإفريقي , كون منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة تنافس من قبل الدول الغربية خصوصا من الجانب الأمريكي و الفرنسي ، و هذا الأمر جعل من دول الجوار خصوصا الجزائر تخوف إلا انه يوجد أشياء و أمور غامضة من ناحية التصريح للقوات الفرنسية من استعمال المجال الجوي .

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الجزائرية تجاه التهديدات اللاتماثلية .

إن التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها دول الإقليم متمثِّلة في ثالوث الموت (المخدرات، والإرهاب، والهجرة غير الشرعية)، تتجاوز قدرات أي دولة منفردة، بل إن تضافر جهود دول الإقليم مجتمعة والتنسيق فيما بينها مع ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية عميقة لاقتصاديات دول المنطقة بالتوازي مع الإصلاح السياسي الذي بات ضرورة، هي الخطوات الأولى للقضاء على الثالوث المرعب، وضمان الاستقرار بالإقليم، حيث أن دول الإقليم تمثل سوقًا ضخمة، والتجارة البينية بين دول الإقليم دون عوائق جمركية ستعمل على تكامل اقتصاديات المنطقة مع دول الجوار الغنية، فدول كموريتانيا، السنغال، مالي، بوركينافاسو، النيجر، الكاميرون، ووسط إفريقيا، وتشاد، تعتبر دولاً شابة، مصدِّرة لليد العاملة، في حين أن دول غنية كنيجيريا، والجزائر، وليبيا، تعتبر دول وجهة للعمالة الوافدة, هذا فضلاً على أن بعض من دول الإقليم تعتبر دولاً زراعية بامتياز، لكنها لا تتوفر على

الرأسمال اللازم لإقامة المشاريع الزراعية ذات العائد المجزي, هذا بالإضافة إلى ضرورة تعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي حتى تكون جاذبة.

إن العمل على توفير فرص عمل في دول الإقليم للشباب الإفريقي، الذي تطحنه الفاقة والعوز هو الضمانة الأهم للحدّ من الهجرة غير الشرعية، وتحسين وتنمية المناطق المهمشة النائية[1] ، لاشك سيحد من تنامي القاعدة في تلك المناطق النائية, وهذا الأمر يتطلب سياسات وإصلاحات جادة من قبل دول الإقليم، مع ضرورة وقوف المجتمع الدولي في خطة مارشال عاجلة لمساعدة دول الإقليم على القيام بتلك الإجراءات، التي باتت ضرورة يمليها تفاقم وتردي الوضع في إقليم الساحل الإفريقي، الذي بات يشكِّل خطرًا على السلم والأمن الدوليين[2].

حيث عمدت الجزائر كأولوية إلى توظيف مقاربتها الأمنية لتقوم على التعاون مع دول الجوار، وذلك من خلال إبرام اتفاقيات تعاون ثنائية مع دول التماس الحدودي: تونس وليبيا ومالي والنيجر.

[1] – موقع الكتروني : بتاريخ: 2023/05/21 الساعة: 16:51
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html.

[2] موقع الكتروني : بتاريخ: 2023/05/21 الساعة: 16:51 .
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html

فقد شمل التعاون المساعدات والقروض المالية، فضلاً عن تدريب فرق حرس الحدود، وتشكيل دوريات مشتركة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وخصوصاً بالنسبة إلى دول الساحل التي عجزت عن محاربة الجماعات الإرهابية والحد من نشاطها.

وقد عملت على خط ينفي تعاملها مع دول الساحل الأفريقي و الأزمات اللاتماثلية:

1- المبادرات السياسية والدبلوماسية

كانت مبادرة "دول الميدان" التي قدمتها الجزائر عام 2010 تضم كلا من الجزائر ومالي وموريتانيا، بهدف إرساء التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.[1]

وتعدّ المبادرة إطارا إقليمياً جديدا للتعاون يستند إلى بعد عملياتي مؤطر، شملت المبادرة" قيادة أركان مشتركة لجيوش الدول المشتركة"، مقرها "تمنراست"، و"وحدة الإدماج والربط"، وهي هيئة استخباراتية مهمتها التنسيق بين أجهزة الاستخبارات الوطنية و تقاسم المعلومات المتعلقة بالشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة. وتنسق هذه الوحدة عملها مع المركز الأفريقي للدراسات حول الإرهاب التابع للاتحاد الأفريقي، ومقرها لجزائر العاصمة.

تمّت عرقلة هذه المبادرة بعد إعلان فرنسا عن عملية "سرفال" عقب الانقلاب الذي حدث في مالي وتدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا[2].

[1] – موقع الكتروني: بتاريخ:2023/05/10 الساعة: 13:20
https://etidal.org/reports/Countries-of-the-African-Sahel.

[2] – موقع الكتروني: بتاريخ:2023/05/10 الساعة: 13:20
https://etidal.org/reports/Countries-of-the-African-Sahel.

كما اتفقت دول الساحل الإفريقي على إنشاء قاعدة بيانات موحدة تتضمن كافة المعلومات المتاحة حول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، على أن تلتزم هذه الدول بتغذية هذه القاعدة بالمعلومات بسرعة و فاعلية لتصدي لتنظيم القاعدة بأسرع وقت ممكن ، اتفاقية الجزائر ، ليبيا ، موريتانيا مالي النيجر على السماح لهيئة الأركان الجيوش الخمسة التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية المتطرفة تحت لواء تنظيم القاعدة في الساحل [1] .

2- المبادرات الاقتصادية والتنموية الجزائرية

أنشأت الجزائر عام 2001 مع مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا والسنغال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا "نيباد"، وأدت الدور الرئيس كمفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن منذ تأسيس الاتحاد سنة 2002، وبادرت سنة 2012 إلى مسح ديون 10 دول أفريقية، قدرت قيمتها بـ3 مليارات دولار، واستفادت 14 دولة أفريقية، بما فيها دول ساحلية، من إلغاء 9.2 مليون دولار سنة 2013.

وفي السياق ذاته، استفادت مالي من مساعدات تجاوزت 100 مليون دولار، فضلاً عن التجهيزات العسكرية والمعدات لتشاد والنيجر وموريتانيا، واستأنفت الجزائر أشغال الطريق العابر للصحراء الكبرى الذي يربط الجزائر بمدينة لاغوس، مرورا بالنيجر، مع تفرعات نحو مالي والتشاد وتونس، على مسافة قدرت بـ4600 كم.

[1] – سوسن معمري ، المرجع السابق ص65 .

ومن المنتظر ربط ميناء الحمدانية بهذا الطريق لتسهيل التبادل التجاري و رفع العزلة عن المدن والقرى في الجنوب الجزائري والساحل الأفريقي. وتأمل الجزائر الى تأسيس منطقة تجارة حرة في المنطقة.

مما تقدم، يبدو توجه الجزائر إلى تنفيذ استراتيجية شاملة تعمل على التموضع لتأمين أمنها القومي وتحقيق الاستقرار في محيطها الجواري بعيداً عن التدخلات الصلبة.

خلاصة:

ظفرت منطقة الساحل الإفريقي بأهمية بالغة لدى الدول نظرا لموقعها الاستراتيجي، ولا تقتصر أهمية المنطقة على اعتبارات الموقع فحسب وإنما تعدتها إلى توفرها على مختلف الثروات والموارد الطبيعية كالبترول واليورانيوم والنحاس ذو الجودة العالية وهو ما جعلها عرضة للاستعمار الأوروبي لفترات طويلة، هذه الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية هي التي جعلت المنطقة من ضمن أولويات القوى الكبرى ناهيك عما تعانيه المنطقة من مشاكل داخلية. إن المشاكل التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي لا تقتصر على مشكلة الإثنيات لوحدها، ولا مشكلة شرعية الأنظمة السياسية، أو التهديدات الأمنية، ولا حتى التدخل الأجنبي فحسب، بل هي متعددة الأوجه ومتشعبة تظهر في شكل جملة من التحديات الجيوسياسية المقترنة بطبيعة الإقليم وتركيبته الجغرافية والبشرية التي تم عرضها جملة وتفصيلا وهذا في شكل إجابات مبدئية على التساؤلات الخاصة بهذه الدراسة.

خاتمة

خاتمة :

مما سبق، يمكن القول بأنّ إفريقيا كانت على مرّ تاريخ الجزائر المستقلة، وإلى يومنا هذا، هي موضع قدم السياسة الخارجية الجزائرية، وعمقها الطبيعي، وفضائها الجيوسياسي الأنسب لتمارس عليه الجزائر حركتُها الدبلوماسية ونشاطها الخارجي، خصوصاً أنّ دول القارة السمراء أثبتت دائماً دعمها لخيارات الجزائر ومواقفها الخارجية.

لكن إذا أرادت الجزائر فعلاً تعزيز أمنها القومي في هذا الفضاء الإفريقي، فعليها العمل جديّاً في إطارٍ إقليميٍّ مغاربي، أي الاندماج الحقيقيّ في اتحاد المغرب العربي، والتنسيق مع باقي أعضائه لبناء صرح مغاربيٍّ متكامل، قادر على مجابهة الأخطار الأمنية المحدقة من جناحه الجنوبي، أيّ من الساحل الإفريقي من جهة، وبإمكانه من جهةٍ أخرى التصدي لمشاريع القوى الكبرى، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والحلف الأطلسي، فضلاً عن الصين، والوقوف بندّية عند التفاوض معها، بما يضمن لها فرصاً أكبر للاستفادة من المكاسب، وتجنّب الضغوط التي تفرضها.

قائمة المصادر
والمراجع

باللغة العربية :

أ/الكتب :

[1])- ولد لبات محمد الحسن ، **السودان على طريق المصالحة** ، ط1 ، ى2020 بيروت ، لبنان.

[2])- حقي ناصف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية**(بيروت: دار الكتاب العربي،ط1985،1 .

[3])- مصباح عامر ، **تحليل السياسة الخارجية**(الجزائر :.دار هومة، ط8 ،2008.

[4])-سعد الدين الشاذلي ،**مذكرات حرب أكتوبر 1973.**

5)- سليم محمد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، مكتب النهضة العربية ، ص 08 .

6)- عتريس محمد ،**كتاب معجم بلدان العالم . اخر التطورات السياسية . لحدث البيانات الاحصائية جغرافي .اقتصادي . تاريخي .سياسي** . الدار الثقافية للنشر .

7)- صاموئيلهنتنغتون، ترجمة طلعت الشايب و صلاح قنصوة . **صدام الحضارات**، (القاهرة :دار سطور، ط1999،2.

8)- شاكر محمود ، **مواطن الشعوب الاسلامية في افريقيا تشاد** ، مؤسسة الرسالة للطباعة و النشر ، ط 1 ، 1972 .

ب/البحوث الجامعية

9)- العايب سليم ،**"الدبلوماسية الجزائرية في أطار منظمة الاتحاد الإفريقي"**،رسالةماجستير (باتنة:كلية الحقوق و العلوم السياسة ،2011) ص19.

10)- العمري منير ، **التغير و الاستمرارية في السياسة الخارجية الجزائرية بعد الأزمة الأمنية**،(جامعة الجلفة،2014.

11)-بوديسة احمد ، **الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الاقليمي 2011**-2015 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم سياسية ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، السنة الجامعية 2015/2014 .

12)- وهيبة دالع :**دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية**،ماجستير (جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية، 2010).

13)- لطفي باجوية،**تحولات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر** ، (جامعة ورقلة قسم العلوم السياسية 2015.

14)- عاشور لكوشة ، أعوين عادل ، **الديلوماسية الجزائرية إتجاه منطقة الساحل 2005-2015** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2016/2015.

15)- عدلية محمد طاهر ، " **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية**" ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ، 2004-2005.

16)- علايلي حكيمة،**البعدالامني في السياسة الخارجية – نموذج الجزائر** - ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية ، جامعة منتوري قسنطينة ، سنة الدراسية 2011/2010.

17)- صابر سالم ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه محيطيها الاقليمي الافريقي – الاوربي 1962-2018** ، أطروحة ماجستير.

18)- راجعي ابراهيم ، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الساحل الافريقي** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2019/2018.

19)- غزال مسعود ، **اثر توجهات السياسة الخارجية الجزائرية على علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي 2009-2014** ، **رسالة ماجيستير في العلوم السياسية جامعة أل البيت معهد بيت الحكمة ، 2015.**

ج/ المواقع الالكترونية:

20)- موقع إلكتروني -: بتاريخ: 11/05/2023 الساعة:11:30 .
http//www.univ-bejaia.dz/xmlui/handle/123456789/1946

21)- موقع الكتروني : تاريخ: 11/05/2023 على الساعة: 12:30
https://detasea.xyz/%d09%83%-d8/.

22)-موقع الكتروني : 11/05/2023 الساعة: 22:30
https://www.almayadeen.net/research-papers

23)-موقع الكتروني : بتاريخ:21/05/2023 الساعة:13:00
https//www.google.com/ampLsLwww.alaraby.co.uk/opinion/

24)-موقع الكتروني : بتاريخ: 2023/05/21 الساعة: 16:51
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/2015831935227032
03.html
25)- موقع الكتروني: بتاريخ:2023/05/10 الساعة: 13:20
https://etidal.org/reports/Countries-of-the-African-Sahel.
26)-موقع الكتروني : ازمة شمال مالي / عمر عبد البذيع
27)-ولد إبراهيم الحاج ،**أزمة شمال مالي...انفجار الداخل و تداعيات الإقليم**
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/2012212958215291
6.html

الجرائد :

28)- الراقديعبد الله ،«**الدبلوماسية الجزائرية والأزمة السورية**» :جريدة الرأي اليوم
نشر 7جانفي2017 http://www.raialyoum.com/?p=597159
29)-اميرة محمد عبد الحليم , الأزمة في مالي ..أعباء افريقية أمنية جديدة
https://acpss.ahram.org.eg/News/17496.aspx
30)- مجلة قراءات افريقية ، العدد ثالث عشر ، سبتمبر 2012.
31)- ربيعي حمد حمشي سامية ، «**مجلة البحوث المصرية الصينية**»العدد الأول(مصر :
جانفي 2013.

الملخص:

تعتبر الدائرة الإفريقية من بين دوائر تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي، إذ تصنف هذه الدائرة منذ صدور دستور 1991 والدساتير التي تبعته في المرتبة الرابعة بعد الدائرة المتوسطية، ومع ذلك فهي تكتسي أهمية بالغة كمجال جيوسياسي مناسب وملائم لحركية السياسة الخارجية الجزائرية في بيئتها الإقليمية.

حيث عرفت منطقة الساحل الافريقي تحولات سياسية و اقتصادية، واجتماعية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين تعددت الحركيات السببية لتدهور الأوضاع فيها، من المشكل الاثني العرقي بين الأزواد والحكومة المالية أكبر إلى تزايد وانتشار الحركات الارهابية فيها، مما هدد تواجد الدولة في مالي بل وأثر عليها وجعلها منطقة مفتوحة للتدخلات الخارجية، وبحكم القرب الجيوسياسي للجزائر لهذه المنطقة، أثرت التحولات السياسية والأمنية بدرجة أكبر إلى تزايد خاصة بعد سقوط النظام الليبي السابق مما أفرز تهديدات جديدة أثرت ولا تزال على دول الجوار بأكملها والجزائر مما دفعها إلى تبني مقاربة على مستوى السياسة الخارجية تقوم على ايجاد حلول سياسية و خلق مجالات للحوار بين الفصائل في مالي، أو في ليبيا بعيدا عن الطرح في إطار معالجة قضية مركبة بمقاربة سياسية بعد فشل المقاربة العسكرية ، من خلال تبني ثقافة الحوار وتقبل الآخر.

Summary:

The African circle is considered among the circles of Algerian foreign policy movement in its regional environment, as this circle has been classified since the promulgation of the 1991 constitution and the constitutions that followed it in fourth place after the Mediterranean circle.

Where the African Sahel region witnessed political, economic and social transformations, especially after the events of September 11, 2001, where the causal dynamics of the deterioration of the situation there were numerous, from the ethnic problem between the Azawad movement and the larger Malian government to The increase and spread of terrorist movements in Mali, which threatened the state's

presence in Mali and even affected it and made it an area open to foreign interference. And by virtue of Algeria's geopolitical proximity to this region, the political and security changes affected to a greater extent, especially after the fall of the former Libyan regime, which resulted in new threats that affected and are still affecting the entire neighboring countries and Algeria, prompting it to adopt an approach at the level of foreign policy based on to find political solutions And creating spaces for dialogue between the factions in Mali or in Libya away from the military issue within the framework of addressing a complex issue with a political approach after the failure of the military approach, by adopting a culture of dialogue and acceptance of the other.